

# شرح كتاب التفقات

للشيخ الصديق الشافعي

رحمهما الله تعالى

الطبعة الأولى

على نفقة

شركاء مجلس إحياء المعارف النعمانية في بلدة

حيد آباد الدكن

طبع ومطبعة (دكتور) حيد آباد



# فهرست ابواب شرح كتاب النفقات

صفحة	
٢	تفسير قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن الاية
٣	مطلب في مدة الرضاع
٤	مطلب في نفقة المرضعة
٥	مطلب نفقة رضاعة الصغير على ذي رحم محرم منه
٥	مطلب في نفقة الصبي الذي له مال
٦	مطلب في مالو طلبة امر الصبي المنكوحه بابيه اجرت الرضاع له مال
٧	مطلب لو ابت الامر عن الرضاع يكثر له من يرضعه عندها
٨	مطلب لو كان ابو الصبي معسرا يجبر على الاتفاق عليه
٨	مسئلة استدانة الامر نفقة الصبي على ابيه
٩	مطلب ان كانت امر الصبي موسرة والاب معسرا
٩	مطلب نفقة امرأة معسرة اذا كان لها ابوان
٩	<b>باب نفقة الصبي والصبيبة اذا كانت امهما مطلقة</b>
١٢	باب نفقة المرأة على الزوج ما يجب من ذلك وما لا يجب لها
٢٢	باب اخرى نفقة وراثه الميت الصغار وغيرهم وتفسير النفقة على الاطلاق
٢٤	باب المرأة الفقيرة يكون لها اولاد صغار ولها ذور محر
٢٨	باب نفقة المطلقة
٣١	باب النفقة على ذي الرحم المحرم
٣٣	باب العبد يتزوج بامر مولاه ما يلزمه من النفقة
٣٦	باب من يجبر من المسلمين على نفقة اهل الذمة ومن يجبر من اهل الذمة على نفقة المسلمين
٣٨	باب المراجعة يشهد الشهود على طلاقها والامه يدعيها الرجل
٣٩	<b>باب في نفقة الضال والابق اذا وجد هما الرجل</b>

شرح الإمام الأجل الصمد الشهدا حسام الدين عمر  
ابن عبد العزيز برهان الأئمة البخاري و علي

كتاب النفقات للإمام الحسام

أبي بكر أحمد بن عمر قان

مهيد الخراف

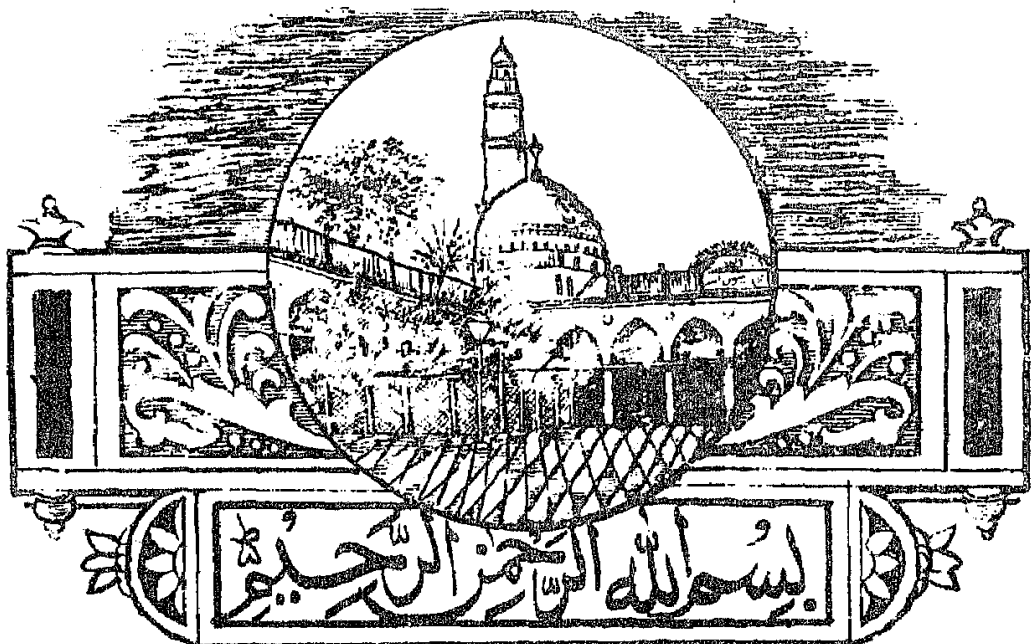
الشيباني

الطبعة الأولى

على نفقة شركة النشر والمطبع

المطابع النعمانية

طبع في المطبعة النعمانية



وشرح كتاب النفقات للخصم للصداق الشهيدي  
 جمع صاحب كتاب الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن عمر الخصم رحمه الله  
 عليه في هذا الكتاب من مسائل النفقة وجعلها على أقسام (منها) نفقة  
 الوالد على ولده ونفقة الأم على ولدها ونفقة الولد على الوالد ولها كلها  
 إذا اجتمعوا ما تقارب بينهما ونفقة ذوى الأرحام وأفتى الكتاب بقوله  
 تعاد والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين إلى قوله تعالى وعلى  
 الوارث مثله ذلك ولم يتكلم في شيء من الآية ولا هذا العلم من أول الآية  
 إلى آخرها كلاماً صافياً له تعاد والوالدات يرضعن أولادهن فماختلفوا  
 فيه قال بعضهم هذا يحرم خبر أن الوالدات كذا يفعلن في الاسم الغائب ليس  
 فيه الزام إلا رضاع وأن كان بلفظة الخبر كقوله تعاد والمطلقات يتربصن  
 بأنفسهن ثلاثة قروء وعن هذا قالوا لا يجوز أن تأخذ الأجر بالرضاع  
 لأنه يجب عليها أن ترضع من حيث الدين وإن كانت لا تجبر في الحكم وأخذ

الاجرة بازاء ما يجب عليها من حيث الدين لا يجوز واما قوله تعالى حولين  
 كاملين ففيه اختلاف ظاهران مدة الرضاع ماذا وموضعها الملبسوط  
**ولهذا** المدة ثلاثة اوقات ادنى واوسط واقصى فالادنى هو حول  
 ونصف والوسط حولان والاقصى حولان ونصف حتى لو نقص عن الحولين  
 لا يكون شرطاً ولو زاد على الحولين لا يكون تعدياً والوسط هو الحولان  
 فلو كان الولد يستغنى عنها دون الحولين فقطمته في حول ونصف يحل  
 بالاجتماع ولا تأثر ولو لم يستغن عنها بحولين اجتمعوا انه يحل لها ان ترضعه  
 الا عند خلف بن ايوب فانه كان لا يجوز ذلك بعد حولين انما الكلام في  
 ثبوت الحرمة ووجوب الاجرة فعند ابي حنيفة تثبت الحرمة الى حولين  
 ونصف وعندهما لا تثبت اذا تجاوز الحولين قال شمس المنة عبد العزيز  
 ابن احمد الحولاني وكذا عند ابي حنيفة تستحق الاجرة اذا ارضعت بين الحولين  
 اذا كانت خرجت من نكاحه الى تمام حولين ونصف وعندهما لا تستحق فيما  
 وراء الحولين وقال غيره من المشائخ لا بل في حق استحقاق الاجرة على الاب  
 مقدرة بحولين بالاجتماع وهو الصحيح وقد ذكرنا هذا في شرح المختصر انكاف  
 واما قوله تعالى لمن اراد ان يترضا عتره يعني من اراد تمام الرضاعة  
 فانه يرضعه حولين كاملين ولا ينقص عن الحولين ولكن اذا نقص وكان  
 الولد يستغنى عن ذلك يجوز ايضا لما قلنا واما قوله تعالى وعلى المولود  
 له رزقهن وكسوتهن بالمعروف اراد بالمولود له الاب يعني على الوالد رزق  
 الامهات وكسوتهن **لش**ر اختلف المشائخ فقال بعضهم اراد به في النكاح  
 وفي النكاح رزقها وكسوتها على الوالد واجب وان لم يرضع غيرها انها  
 ما دامت لم تلد وللمرء رضيع كان الرزق والكسوة بازاء تمكينها نفسها واذا

ولدت وأرضعت صهارا البعض بأزاء تمكينها نفسها والبعض بأزاء الوفاة  
وقال بعضهم إن أدبه بعد الفقرة يعني إذا وقعت الفقرة بينهما فما دامت  
في العدة لا وترضع الولد تكون نفقتها وكسوتها على الوالد وراء نفقة  
العدة ويكون ذلك اجرة الرضاع والصحيح هو الأول لما يتبين في أول  
باب نفقة الصبي والصبيبة إذا كانت أمهما مطلقة وأما قوله تعالى  
(لا تضارر والدة بولدها ولا مولود له بولده) موضع تفسير كتاب النكاح  
وقد ذكرنا بعضها في شرح أدب القاضى المنسوب الى الخضراف في باب  
نفقة الصبيان وأما قوله تعالى (وعلى الوارث مثله ذلك) فالمراد  
من الوارث الذي هو ذور رحم محرم منه وهو قول عبد الله بن مسعود  
رضي الله عنه وهكذا كان يقرأ والمراد من قوله تعالى مثله ذلك عند عبد الله  
ابن عباس رضي الله عنهما شيء آخر غير النفقة ذكرناه في شرح أدب القاضى  
وعند عبد الله بن مسعود النفقة وعندنا جميعا وقد أخذ علما وانا  
رحمهم الله بقراءة عبد الله بن مسعود وعلى الوارث ذي رحم محرم حتى  
لا تجب لنفقة على ابن العم وإن كان وارثا لأنه ليس بذى رحم محرم وروى  
عن عمر رضي الله عنه أنه قال تجب لنفقة على كل وارث ولم يشترط المحرمية  
حتى روي عنه أنه قال تجب لنفقة على ابن العم وروي عنه أنه لو لم يبق  
من الحشيرة إلا واحد أجبرته على النفقة وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه  
روايتان في رواية كما قال عمر رضي الله عنه وفي رواية كما قال عبد الله  
ابن مسعود رضي الله عنه وابن أبي ليلى أخذ بقول عمر **قال** وأصحابنا  
أخذوا بقول عبد الله بن مسعود وصاحب الكتاب اعتمد على قول عبد الله  
ابن مسعود هنا وعلى قول زيد في الرواية التي قال مثل عمر في أدب القاضى

وقد ذكرنا هذه الجملة في شرح ادب القاضى المنسوب الى الخصاف وهذا  
 كله في غير الولد فاما في الولد فيجب كله عليه ولا يعتبر فيه الارث حتى اذا  
 كان ابنة واخ لاب وامر واخت لاب وامر تكون النفقة كلها على الابنة  
 وان كانا في الميراث يستويان لانه لا يعتبر الارث في الولد وانما يعتبر  
 في غير الولد حتى اذا كان له اخ واخت لاب وامر تكون النفقة عليهما بقدر  
 ميراثهما وكذا ان كان اخت وعمر وكذا في اجناس هذا يعتبر الارث بلا  
 خلاف الا في خصلة واحدة فان فيه خلافا وهو ما اذا كان له امر وجدان  
 في ظاهر الرواية تجب عليهما على قدر ميراثهما وروى المحسن عزالي حنفية  
 ان النفقة كلها على الجدة والحقة بالاب وهذه الرواية التي يذهب  
 الي حنفية رحمه الله في الميراث فانه يلحق الجد بالاب حتى قال الجد اولى  
 من الاخوة والاعوات **قلت** اريد ان الصبي اذا كان له مال بان  
 ماتت امه قوت ما لا او بسبب اخر هل تكون نفقته على والده **قال**  
 لا ولكن ينفق عليه من ماله فرق بين نفقة الولد وبين نفقة الزوجات  
 فان المرأة وان كانت غنية فان نفقتها تكون على الزوج **والفرق** ان  
 نفقة الزوجة انما تجب بازاء التمكين من الاستمتاع فكانت شبيهة  
 البذل والبذل يجب وان كان غنيا فاما نفقة الولد فلا تجب بازاء التمكين  
 من الاستمتاع وانما تجب لاجل الحاجة فلا تجب بدون الحاجة كنفقة المحتاج  
 ولو كان للصغير عقار وعروض وما اشبه ذلك كان للاب ان يبيع ذلك  
 في نفقته وينفق عليه من ذلك المال وكذا اذا كان له خفاف واردة  
 وثياب واحتيج الى ذلك للنفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق  
 عليه لانه اذا كان غنيا كان نفقته عليه في ماله (هذا اذا كان للصبي)

مال وان لم يكن فالنفقة على والده ولا يشترك احد في النفقة على ولد  
 الصغير الا انه انما يستحق النفقة على الاب لكونه منه وانتسابه اليه  
 ولا يشترك غيره في هذا المعنى فلا يشترك في النفقة <sup>عليه</sup> **قلت**  
**ارأيت رجلاً له ولد صغير أمه عندا** يعني في تكاثره وطلبت من  
 زوجها نفقة الرضاع يعني اجر الرضاع وابت أن ترضعه الا بالاجرة واستأجر  
 الزوج **قال** قال علماء نازحهم الله لا يجوز وقال الشافعي رحمه الله  
 يجوز والمسئلة في كتاب النكاح **هذا** اذا لم يكن للصبي مال واما اذا كان  
 هل يجوز ان يفرض من ماله يعني اجر الرضاع لم يذكر هنا وروى عن محمد انه  
 يفرض من مال الصبي وليس في المسئلة اختلاف الروايتين لكن ما ذكره هنا  
 انه اراد به اذا فرض من مال الصبي ولم يكن للاب مال وما ذكره هنا اراد به  
 اذا فرض من مال نفسه فلا يجوز لانه يجب عليه نفقة النكاح فلا تجتمع  
 نفقة نفسها ونفقة الرضاع في مال واحد على ما يأتي بيانه في الباب الثالث  
 وهذه المسئلة حجة للشافعي قال الشيخ الامام شمس الامنة عبد العزيز  
 ابن احمد الحلواني رحمه الله ان اجاب الشافعي بهذه المسئلة لا نسلم له **شر**  
 اذا لم تجب نفقة الرضاع كان لها ان تمتنع عن الارضاع ولا تجبر على ذلك  
 فاذا لم تجبر على ذلك كان على الاب ان يكثرى امرأة ترضعه عندا لعم ولا ينزع الولد من الام  
 لان الامة اجتمعت على ان الحجر لها لكن لا يجب عليها ان تمكث في بيت الام  
 اذا لم يشترط عليها ذلك عند العقد وكان الولد يستغنى عنها في تلك  
 الساعة بل لها ان ترضع **شر** تعوى الى منزلها وان لم يشترط ان ترضع عندا  
 له لعل هذه الرواية رواها في ادب القضاة ولم يعزها الشارح اختصارا يبدل  
 على هذا اسباق العبارة ١٢ - ابو الوفا <sup>له</sup> لعله هذا في ادب القضاة  
 من رواية محمد ١٢ - ابو الوفا -



الأمر كان لها ان تحمل الصبي الى منزلها او تقول امري جوفتر ضعه عند فناء  
 الدار ثم يلد خل الى الدار على الامر الا ان يكون اشترط عند العقد ان تكون  
 الظاهر عند الامر فحينئذ يلزمها الوفاء بالشرط **فان** قالت الامرانا ارضعه  
 بمثل تلك الاجرة فهذا على ثلاثة اوجه اما ان كان عند قيام النكاح وبعد  
 الفرة قبل انقضائه العدة او بعد انقضائه العدة ففي الوجه الاول لا يصح  
 وفي الوجه الثاني فيه روايتان وفي الوجه الثالث يصح وكانت اولى لانه  
 انفع للصغير **فان** جعل لها اجرة على الارضاع في الوجه الاول ولم يلد  
 اليها حتى مضى على ذلك شهر لثخصمته الى القاضيه فان القاضى لا يقضى  
 بذلك لان ذلك المال لم يلزمه بذلك العقد فكانت الدعوى باطلة فلا  
 يجزم به على في الكتاب فقال لا يجتمع لها نفقة نفسها ونفقة الرضاع  
**قلت** ارايت صديا صغيرا له اب معسر **قال** تفرض على الاب  
 نفقة الولد على قدر طاقته ولا تسقط عنه بالعسر لان الله تعالى قال (على  
 الموسر قدره وعلى المقتر قدره) ثم قال الله تعالى (من وجدكم) والوجد هو  
 الطاقة علم ان هذه النفقة لا تسقط بالعسر (لكن يعمل فينفق عليهم  
 فان ابى يحجر على الرفاق والعمل ويجبس على ذلك) فرق بين هذا وبين  
 سائر الديون فان الوالد ين وان علم ان لا يجس بديون الولد وهنا قال  
 يجبس والفرق ان في الامتناع هنا اتلاف للنفس فتمنع من الاتلاف بالحبس  
 فان لم يقدر على العمل لما به من الزمانة او كان مقعدا يتكفف الناس  
 ينفق عليهم ومن المتأخرين من قال اذا كان عاجزا عن الكسب بهذا العمل  
 فنفقته في بيت المال فاذا كانت نفقته في بيت المال كانت نفقة ولذا  
 كذلك (فان قالت امر الصبي افرض ايها القاضى لهذا الصبي النفقة على ابيه

ومرني أن استدين عليه **قال** يفعل القاضيه ذلك ويأمرها أن تستدين  
على الأب) لأنها انصرفت فيما التمسست فيجيبها القاضى الى ما سألت فاذا  
اليسر وقد رعليه رجعت بما استدان انت **قلت** أرايت فان مات  
الأب قبل أن يؤدى هذه النفقة هل لها أن تأخذ ذلك من ماله أن ترك  
مالاً **قال** لا لأن موت من فرضت عليه النفقة يوجب سقوط المقرض  
عنه كما في نفقة المحارم فإنه إذا فرضت عليه نفقة المحارم واستدانوا  
عليه ثمرات هو فانه لا يؤخذ ذلك من تركته **وذكر** الحاكم في  
المختصر **قال** إذا فرض لها القاضى وأمرها أن تستدين على الزوج فاستدان  
ثمرات الزوج لا يبطل الرجوع في هذا الدين وهذا هو فائدة الأمر  
بالاستدانة وهو الصحيح لأنها لما استدان أنت بأمر القاضى جعل كأن الزوج  
هو الذي استدان ولو كان هو استدان بنفسه لثمرات لا يسقط عنه الدين  
كذلك هنا **قلت** أرايت أن كان أب الصبي معسر أو الأمر موسر  
**قال** يفر عن القاضى على أبيه نفقة الصبي ويأمر الأمر أن تنفق عليه من  
مالها قرضاً على أبيه فاذا اليسر رجعت عليه) لأن الاستدانة قد وجبت  
فينبغي أن يكون المدين هي الأم لأنه لو لم يكن الأب كانت النفقة عليها  
وإذا كان شبه أب كانت الاستدانة من مالها أولى **قلت** أرايت  
وأن كان الأب معسر أو له أم موسرة وجد موسر **قال** تنفق عليه الأمر  
وترجع بذلك على الأب) لأنه وجبت الاستدانة من مالها أولاً **قال**  
في الكتاب (وقال الحسن <sup>٢</sup> قال أبو يوسف <sup>٢</sup> قال أبو حنيفة <sup>٢</sup> في امرأة معسرة  
لها أبوان موسران أن نفقتها عليهم جميعاً على الأمر الثالث وعلى الأب الثاني)  
هنا ذكر هنا وأوجب نفقة البالغة عليها **وذكر** في المبسوط وقال تجب

على الأب والحق البالغة بالصغيرة وكذلك هذا الجواب في البالغ الزمن **وجه**  
 ما ذكر في المبسوط وهو ان البالغ اذا لم يكن من اهل ان ينفق على نفسه كان هو  
 والصغير سواء **وجه** ما ذكر هنا وهو الفرق بين البالغ والصغير وهو ان  
 الصغير للأب عليه ولاية كما ان له على نفسه ولاية فكان الصغير بمنزلة  
 نفسه وغير الأب لا يشارك الأب في النفقة على نفسه فكان في النفقة على  
 الصغير واما البالغ فليس للأب عليه ولاية ليصير في معنى نفسه فاعتبر  
 بسائر المحارم فتكون نفقته باعتبار ميراثه وميراثه يكون بينهما اثلاثاً فكانت  
 النفقة والله اعلم بالصواب ٥

**بَابُ نَفَقَةِ الصَّبِيِّ الصَّغِيرَةِ إِذَا كَانَتْ مِمَّا مَطْلُوقَةٌ**  
**قُلْتُ** ارَأَيْتَ امْرَأَةً طَلَقَهَا وَجْهًا وَلَهَا وَلَدٌ صَغِيرٌ تَرْضِعُهُ وَالطَّلَاقُ  
 بَائِنٌ قَالَ يَنْفِقُ عَلَيْهَا نَفَقَةُ الْعَدَّةِ مَا دَامَتْ فِي عَدَّةِ مَنِّهِ وَلَا يَكُونُ لَهَا  
 نَفَقَةُ الرِّضَاعِ (يعني أجر الرضاع) كما مر في الباب الأول هكذا ذكرهنا انه  
 لا يجتمع نفقة الرضاع ونفقة العدة جميعاً فصار في المسئلة روايتان **وهذه**  
 كالختلاف الروائيتين في فصل القطع انه اذا طلقها طلاقاً بائناً فاعتزلت  
 بماله الى بيت اهلها ثم ان الزوج سرق ماله من بيت اهلها هل يقطع فيه روايتان  
**ولو دفع زكاة ماله اليها وهي في العدة من الطلاق البائن لا يجزئ رواية**  
**واحدة ولكن** لو شهد لها وهي في العدة من الطلاق البائن لا تقبل  
 رواية واحدة فصارت هاتان المسئلتان تأكيداً لهما في الرواية وقد ذكرنا  
 هذه المسئلة في شرح ادب القاضى في باب نفقة الصبيان فان قالت  
 ان لا ارضع الصبي كان على الأب ان ياتى بامرأة ترضعه وان قالت ان

ارضعه بما ترضعه هذه فالمسئلة على ثلاثة اوجه) وقد مرت المسئلة  
 بوجهها في الباب المتقدم **وقال** والامر الحق بالصبي يكون عندها الى  
 ان يستغنى عن خد متها فياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده  
 ويستنجي وحده) لان الصبي مادام صغيرا فهو محتاج الى الحضنة <sup>بنيته</sup> والامر  
 اهدى الى ذلك **شرح** هذا الاستغناء ذكر صاحب الكتاب وشرط  
 اربعة اشياء ان ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستنجي  
 وحده والاستغناء لم يذكر في المبسوط الا في السير الكبير فانه ذكره  
 كذلك ذكر في عامة النوادر وصاحب الكتاب شرط ايضا وهو اخذ هذه  
 الاربعة لان الصبي قد يقدر على ان ياكل ويشرب ويلبس وحده ويحتج  
 الى الاستغناء فاذا بلغ الى هذا المبلغ يحتاج الى ان يتعلم باداب الرجال  
 والاب اهدى الى ذلك **شرح** قال صاحب الكتاب (ووقت ذلك عند ان  
 يبلغ سبع سنين او اكثر) واصحابنا جعلوا هذه المسئلة على ثلاثة اقسام  
 قالوا اذا كان ابن اربع سنين او ما دونه لا يتحقق هذه الاشياء الاربعة  
 فالامر اولى واذا كان ابن سبع سنين او اكثر يتحقق هذه الاشياء الاربعة كما قال  
 صاحب الكتاب فالاب اولى واذا كان ابن خمس سنين او ست سنين  
 يشكون فيه وقد ذكرنا مع الروايات في شرح الجامع الصغير وهذا شيء  
 يختلف باختلاف رفقته وخرقة والمقصود من ضرب هذه المدة ببناء  
 الامر على الظاهر اما لو هتدى اليه فيعتبر حاله ولا تعتبر المدة **شرح**  
 تكلموا في المراد من الاستغناء فمن مشايخنا من قال المراد منه تمام الطهارة  
 وهو ان يتطهر وحده بالماء بحيث لا يحتاج الى من يعينه ويعلمه تمام  
 الطهارة ومنهم من قال المراد منه مجرد الاستغناء وهو ان يتطهر نفسه



عن النجاشات وان كان لا يقدر على تمام الطهارة وهو المفهوم من ظاهر  
 ما ذكر في الكتاب (وهذا اذا كانت الامم حرت تزوج بزواج الحرام اذا  
 تزوجت فالاب اولى وان كان الصبي صغيراً لانها اذا تزوجت اشغلت  
 بخدمة الزوج فلا تتفرغ لتعاهد الصبي هذا هو الكلام في الغلام (واما  
 الجارية فتكون عند امها حتى تحيض عند اني خليفة ومحمد رحمهما الله)  
 يعني حتى تبلغ (وعند ابي يوسف اذا بلغت مبلغاً يقع عليها شهوة ويحرم  
 منها فالاب اولى بها) وهكذا روي عن محمد انه اذا صارت مراقة فالاب  
 اولى بها الا ان صاحب الكتاب ذكر قول محمد مع ابي حنيفة فصرح عن محمد  
 روايتان **شعر** تكلموا في حد المشتهاة لبيتني عليه ثبوت حرمة المصاهرة  
 فكون الاب اولى عند ابي يوسف **واعلم** بانما جعلوا المسئلة على ثلاثة اقسام  
 قالوا اذا كانت بنت تسع سنين او اكثر كانت مشتهاة وان كانت بنت خمس  
 سنين او ما دونه لم تكن مشتهاة وان كانت بنت ست سنين او سبع  
 سنين او ثمان سنين ينظر ان كانت عبدة ضخمة كانت مشتهاة وما لا  
 فلا وقال الفقيه ابو الليث في ايمان الفتاوى الغالب انها لا تشتهى ما لا يبلغ  
 تسع سنين **قال** رضي الله عنه وبه تأخذ **شعر** صاحب الكتاب كرويتين  
 لكون الجارية عند الاب اذا بلغت وكون الغلام عند الاب اذا استغنى اما  
 في الجارية فاحداها انما اذا بلغت محتاجة الى من يحضنها والاب اقل على  
 ذلك **والثانية** الاب يحتاج الى خدمتها والى الان انست الامر بها  
 فاذا بلغت ينبغي ان تخدم الاب **واما** في الغلام فاحداها ما يبني من  
 قبل **والثانية** ان الاب يحتاج الى منفعة والاب اذا احتاج الى منفعة  
 كان اولى به **قلت** ارايت الرجل ان قال تزوجت هذه المرأة

فانا الحق بولدي وانكرت المرأة قال القول قولها لانها تنكر بطلان حقها  
وهي المحضانة والحج فيكون القول قولها مع اليمين **فان قيل** ينبغي ان لا  
تستحلف عند ابى حنيفة لان عند الاستحلف لا يجري في النكاح **قيل**  
هذا الاستحلف ليس لاثبات النكاح بل لاثبات حكم اخر فيجري بالاتفاق  
كالمرأة اذا ادعت على رجل مهرا وهو ينكر يستحلف بالاتفاق فكذا هنا  
**قلت** فان قالت قد تزوجت وقد طلقني زوجي او قد مات قال كان  
القول قولها لان هذا اقرار بالنكاح للجهول والاقرار للجهول لا يصح فصحا  
وجوهه وعلامه بمنزلة وصار هذا كالرجل اذا اشترى جارية فادعى انها  
ذات زوج وقال البائع كان لها زوج ولكنه طلقها فانه لا يتمكن المشتري  
ان يبرها لما قلنا **وكذا** اذا قال الرجل كانت لي امرأة فطلقها وقالت  
امرأته لم يكن لك امرأة غيبى فطلقت بهذا الاقرار فانها لا تطلق لما قلنا  
**وكذا** اذا قال بعثت هذا الشيء من رجل فحضر رجل وادعى الشراء بذلك  
الاقرار لا يصح لما قلنا **واما** اذا قالت كنت تزوجت فلانا وطلقني لم يقبل  
قولها لان هذا الاقرار صحيح الاثر في نفسه لغيره ذلك الرجل وصدقها بثبت  
النكاح بينهما بتصادقهما ومتى صح الاقرار فقد اقرت ببطلان حقها ثم  
ادعت الحق فلا تصدق الا بالحجة وقد ذكرناه في شرح ادب القاضي **قلت**  
فان تركته حرا لامر وقالت كذا **قيل** كان لها ذلك لان حق المحضانة  
والتربية لها فاذا تركته كان لها ذلك فلا تجبر على ذلك لما قلنا في الباب  
المتقدم فان كانت لها امر تكون امها الحق به كولاها لما تركته التحقت بالعلم  
والحق عدمت بان ما كانت امها او كذا هذا **وكذا** لك اذا كانت ام  
الزوب فهي الحق به عند عدم ما لا أمل لانها جدة صحيحة الا ترى انها يستوي

في الميراث لكن امر تقدم عليها لانها تدلى بقرابة الامر وامر الاب تدلى  
 بقرابة الاب فيجعل قيامهما كقيام الابوين ولو كان الابوان قائمين  
 كانت الامراولى وان كانا يرثان منه فكذا هنا **قلت** واذا مات الاب  
 وله امر وذر ومهر محر منه بان كان امًا واخًا لاب وام **قال** النفقة  
 عليها اثلاثا على قدر مواريتها فتسقط حصتها وتأخذ الباقى وعلى هذا  
 القياس يقسم بينها وبين من يرث الصغير **ومن** اصحابنا من قال هذا  
 في حق الطعام والكسوة فاما في حق الارضاع واللبن فيكون ذلك كله  
 على الامر لانها ذات ليسا في حق اللبن وغيرها معسر فيكون ذلك عليها  
 خاصة اما فيما سوى ذلك من الطعام والكسوة فيكون عليهم على قدر  
 مواريتها بالنص **قلت** وان قال الاب انها تأخذ من النفقة ولا  
 تنفق ذلك على الاولاد وتجميعهم **قال** لا يقبل قوله عليها لانها امينة  
 ودعوى الخيانة على الامين لا تسمع الا ببينة (فان قال للقاضى سل عن  
 ذلك من جيرانها فالقاضى ليسال احتياطًا من جيرانها من كان يداخلها  
 لانه انما يعرف حالها من كان يداخلها) فان اخبر جيرانها مثل الذي اخبر  
 الاب زجرها القاضى عن ذلك ومنعها عنه) لانه ضرب ناظر المسلمين  
 ومن اصحابنا من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب  
 وظهر قدر النفقة فللقاضى خياران شاهد فحها الى ثقة يدفعها اليها صاحبها  
 ومساء ولا يدفع اليها جملة وان شاء امر غيرها ان يتفق على الاولاد  
**قال** (وقال الحسن بن زياد في رجل معسر وله امرأة ولله اية اخ  
 من سرة المرأة فقيرة ان نفقتها على زوجها) لان ذات الزوج لا تستحق  
 النفقة عند احد غير الزوج (فيؤمر الاخر ان يقرضها النفقة ويجمع الاخ

على الزوج) لأنه لو لم يكن لها زوج كان هو أولى بوجوب النفقة فإذا كان  
معسراً كان هو أولى بوجوب الأقرض (وكذا لو كان مكان الزوج أب  
والمسئلة بحالها ويحصل له خبر بذلك أن امتنع عن الأقرض) لأن هذا من  
المعروف لأن كل نفقة معروف ومهلة فيجوز أن يجلس في الأمر  
بالمعروف (وكذا ذلك لو أن امرأة معسرة ولها أخ وعم موسران كانت  
نفقة على الأخ فان أبي الآخر أن ينفق عليها يقضى على العمر ثم يرجع لهم  
على الأخ وكذا لو كان الأب اثنتان يقضى بالنفقة عليهما فان إلى أحدهما  
أن يعطيه ما يجب عليه يقضى على الآخر ثم يرجع هو على الآخر نصف ذلك  
لأنه لو لم يكن إلا هو كان جميع النفقة عليه فإذا وقع العجز عنها من جهة  
الآخر تستغرق من هذا القدر ثم يرجع المنفق على الآخر والله أعلم بالصواب

## باب نفقة المرأة على الزوج وما يجب لها من ذلك

قلت أرايت المرأة هل يجب لها على زوجها نفقة قبل أن يدخل بها  
قال نعم وإن كانت في منزل أبيها لم يحولها الزوج إلى منزله إلا أنها محل  
الاستمتاع بها وإن كانت صغيرة تكمل المشائخ فيها والمسئلة قد ذكرناها  
في شرح أدب القاض في باب المطالبة بالمهر فإذا دفع الزوج المهر يحولها  
إلى منزله فان امتنعت لاستيفاء مهرها فلها النفقة) لأنه منع بحق  
وإن أعطاها مهرًا ثم امتنعت نفقة لها) لأن هذا منع بغير حق قلت

له أي الزوج معسر كان هو أي الأخ أولى الخ ١٠. كذا هنا ولعله أسقط الناس في الجز  
أو كفى بما دل على الجزاء من فيومرا الخ أن يعرف الخ وترك الخ ١٢. كذا في الأصل  
وانظروا فيه (لو كان الأب ابنان) فابا الأب اثنتان أو اثنتين فالعبارة لا تستقيم  
وحق العبارة حينئذ أن يكون لو كان له أبوان ونظير هذه المسئلة في المحيط بالفظه



فاذا حوّلها الى منزله فطلبت منه النفقة وهي في منزله هل يفرض لها  
 نفقة **قال** ان قالت ليس ينفق عليّ أو شككت التضييق عليها ففرض لها النفقة  
 بقدر ما يكفيها وان قالت انه يريد ان يغيب فخذ لي كفيلاً **قال** ابو حنيفة  
 لا اوجب عليه كفيلاً بنفقة لم يوجب لها بعد (وهذا اقياس) **وقال** ابو يوسف  
 لو خذ كفيلاً بنفقة شهر (وهذا استحسان) وهو ارفق بالناس عليه الفتوى  
**قلت** فما تقول ان اعطاها كفيلاً بالنفقة فقال الكفيل كفلت لك  
 بنفقتك كل شهر عشرة دراهم **قال** قال ابو حنيفة يقع ذلك على شهر  
 واحد **وقال** ابو يوسف يقع ذلك على الابد مادام زوجين واجمعوا انه  
 لو قال كفلت لك بنفقتك كل شهر عشرة ابدًا او مادامت زوجين يقع لك  
 على الابد مادام زوجين وذكر الحاکم في مختصره هذا المسئلة ولم يذكر  
 خلافاً انما استفدنا هذا من صاحب الكتاب وابو يوسف يقول ان هذا  
 اللفظ يقع على التابيد فيصير كانه نص عليه وابو حنيفة يقول بانه ذكر  
 الا شهر بلفظ الكل والكل يقتضي العموم وقد تعدد رفعه الى اخص المص  
 واذ لك شهر واحد كما لو قال لك على كل درهم يقع اقراره على درهم واحد  
 بخلاف موضع الجميع لانه على الابد الا ان لفظة الابد فيما بين  
 الزوجين انما تقع على وقت انتهاء النكاح وقول ابى يوسف ارفق بالناس  
 وعليه الفتوى **قلت** اريت ان قال كفلت لك بنفقتك في كل  
 شهر عشرة دراهم ابدًا او طلقها الزوج طلاقاً بائناً لها ان تاخذ الكفيل  
 بنفقتها في عدتها **قال** نعم لانه كفيلاً بنفقتها مادام النكاح باقياً و  
 النكاح باق من وجه **قلت** فان كان للمرأة خادم هل يجبر الزوج على ان  
 ينفق عليها وعلى خادم واحد يجدها **قال** نعم لانه لا بد لها من خادم

واحد (وان كانت لها خادمة مكرمين قال ابو حنيفة ومحمد لا يجب أكثر من  
 نفقة خادم واحد وقال ابو يوسف يجب نفقة خادمين) وعن أبي يوسف  
 انه قال اذا كانت المرأة فائقة بنت فانزقت الى زوجها مع خدام استحققت  
 نفقة الخدم كلها على الزوج وحق المسئلة في الميسوط **ش** اختلاف مشائخنا  
 في الخدم انه اي خادم يستحق النفقة فمنهم من قال المملوكة لها ختم لو كانت  
 حرة او لم تكن مملوكة لها لا تستحق النفقة ومنهم من قال كل من يجدها  
 حرة كانت او مملوكة لها او لا يبيعها او يغيرها (قلت اذا لم يكن لها خادم  
 ففرضت لها على زوجها النفقة هل عليها ان تحب وتعالج بنفسها **قال**  
 ان قالت لا افعل لا تجبر عليه) لانه انما يستحق عليها تمكين النفس من الزوج  
 لا في هذه الافعال **فرق** بينها وبين خادمها فان خادمها ان امتنعت  
 عن هذه الخدمة لا تستحق النفقة على زوجها لان نفقتها يجب بازاء التمكين  
 لا بازاء الخدمة ونفقة الخادم يجب بازاء الخدمة فاذا امتنعت عن ذلك  
 لا تستحق وتخرج من البيت وذكر الفقيه ابو الليث في الفتاوى في هذا المسئلة  
 قولا ذكرناه في شرح ادب القاضى **قال** والسكنى على الزوج يسكنها  
 حيث احب بين جيران صالحين لان الرجل اذا لم يكن له زوجة ينبغي ان  
 يسكن بين قوم صالحين فاذا كان ذا زوجة كان احوج الى جيران صالحين  
**قلت** فان قال الزوج لا ادع والدتي ولا احدا من قرابتك يدخل  
 عليك **قال** له ان يمنعك هكذا اذكر الخصاص هنا وفي ادب القاضى  
 في باب نفقة المرأة لان المنزل ملكه وكان له ان يمنعهم من الدخول  
 وفي هذا المسئلة كلما كثرت ذكرناها في شرح ادب القاضى **قلت** فان ادعى  
 ان يسكن معها امه او اخته او واحدا من قراباته فقالت المرأة لا يسكن

معهما قال لها ذلك) لأنها اذا لم تكن خالية لا يمكنها ان تنام وتظهر متى  
 شاءت **واذكر** الفقيه ابو الليث في الفتاوى عن أبي بكر الاسكافي أنه  
 قال هذا اذا كان في الدار بيت واحد اما اذا كان في الدار بيتين وقد فرغ  
 لها بيتا منها لم يكن لها ان تطلب من الزوج بيتا اخر لانه حينئذ يمكنه ان  
 يجامعها من غير كراهة **وقال** وان خرجت المرأة من منزل زوجها الى منزل  
 اهلها بغير اذنه فلا نفقة لها) لأنها ناشرة وان كانت تقبل بصلة الرحم  
 والناشرة لا نفقة لها **واما** اذا كان خروجها لطلب المهر فان كان دخل بها  
 مرة قال ابو حنيفة لها ذلك **وقال** ليس لها ذلك) والمسئلة معروفة في  
 المبسوط هذا اذا خرجت من منزله (واما اذا كانت في منزل الزوج لكنها  
 منعت نفسها عنه **هل** لها النفقة عليه **ها** ذلك) وقد ذكرنا هذه  
 المسئلة في شرح ادب القاضى في باب نفقة المرأة **(وهل** يحل للزوج  
 ان يطأها على كره منها ان كان الامتناع لا لطلب المهر يحل) لأنها طالمة  
 وان كان لطلب المهر فعند أبي حنيفة لا يحل ويأثم وعندهما يحل ولا يأثم  
 (واما اذا كانت مراةقة ولم تكن بالغة فسلمها ابوها الى الزوج ودخل بها  
 وعلى الزوج مهرها فادى الاب ان يمنعهام منه ليستقوا في بقية المهر  
 كان له ذلك بالاتفاق) لأنها لم تكن من اهل الرضا ودضى الاب لا يبطل  
 حقها وهذا المعنى لو اجل الاب مهرها بعد ما زوجها لم يصح **قال واذا**  
**كان** زوج المرأة موسرا مفراط اليسا والمرأة فقيرة يفرض لها نفقة صحت  
 يعنى وسطا لا تقتير فيه ولا اسراف نحو ان كان الرجل ياكل الدجج والحلوى  
 والحمل المشوى والباجات والمرأة كانت تاكل في بيت اهلها خبز الشعير فانه  
 لا يؤخذ الزوج ان يطعمها ما ياكل بنفسه ولا ما كانت تاكل في بيت اهلها

ولكن يطعمها خبزاً ليلياً وباجترة أو باجتنين) هكذا اذكر صاحب الكتاب باعتباره حالها  
 وذكر في المنسوط واعتبر حال الزوج لا غير اشارات صاحب الكتاب في ادب  
 القاضى في باب نفقة المرأة متعاضدة والصحيح ما ذكرهنا وعليه الفتوى (قال  
 وكذلك اذا كان الزوج معسراً والمرأة موسرة فانه يفرض لها نفقة صالحة وسطاً  
 فيقال له تكلف الى ان تطعمها خبزاً ليلياً وباجترة أو باجتنين كيلا يلحقها الضرر) هذا  
 جواب صاحب الكتاب واذا ظهر الكلام في النفقة فكذلك الكلام في المنفعة  
 انه يعتبر فيها حال الرجل وحده لا وحالهما فهو على هذا الاختلاف **شرح**  
 لم يذكر صاحب الكتاب انه يواكلها لكن مشايخنا قالوا المستحب له ان يواكلها  
 لانه ما مود بحسن العشرة معها واذ في ان يواكلها ليكون نفقته ونفقةها سواء  
**(قال)** وان فرض لها القاضى النفقة فساقت حبسه بذلك لم يجسه القاضى  
 لان الحبس عقوبة فلا تستحق الا بالظلم وذا لا يظهر الا بالمنع بعد الوجوب  
 ولم يوجب له (فان قد منته في اليوم الثاني وطلبت حبسه جسد القاضى) لانه  
 ظهر ظلمه فيحبس من كان مقدراً له النفقة يسيراً بان كان درهماً او دانقاً  
 اذا راي القاضى ذلك وهذا ليس في النفقة خاصة بل في جميع الديون اذا راي  
 القاضى الحبس بذلك يجسه **(قال)** فان فرض لها القاضى النفقة فقرأها  
 استدانته او اثبتت من مالها كان لها ان ترجع بها على الزوج (لان القاضى  
 لما فرض لها النفقة صار استدانته لها كاستدانة الزوج لكن اذا مات الزوج  
 او ماتت المرأة تسقط وقد مر الكلام في هذه المسئلة من قبل **(قلت)**  
 فيما تقول ان كانت ساكنة في دارها فمنعته من الدخول عليها **(قال)**  
 ان قالت له حوّلني الى منزلك او اكثر لي منزلاً فاني احتاج الى منزلي هذا  
 استحققت النفقة لان هذا اجسره ومنع لحي (وان كانت منعت لغير هذا



لكنها نشرت فلا نفقة لها) لان هذا منيع بغير حق وهذا اذا لم يكن لطلب المهر  
 فان كان فالكلام فيه كالكلام في الخروج عن المنزل وقد مر ذلك **قلت**  
 فيما تقول ان غصبها غاصب **قال** لا نفقة لها على الزوج والكلام في الغصب  
 مر في شرح ادب القاضى في باب نفقة المرأة **قال** وكذلك لو حجت حجة  
 الاسلام مع محرمها لم يكن على زوجها نفقة) وعن ابى يوسف انه قال  
 يخرج معها في جميعها ينفق عليها والمسئلة قد ذكرناها في شرح ادب القاضى  
**قال** فلان الزوج حجه معها يجب عليه ان ينفق عليها) لانه تمكن من  
 الانتفاع بها لكن يجب عليه نفقة الحضر والاجيب عليه خلاف المسحور  
 ولا مؤنة السفر لان الواجب عليه لنفقة بالمعروف وليس هذا امن  
 المعروف **قال** وليس للمرأة التي تزوجها نكاحا فاسدا النفقة لانها  
 بدل عن الانتفاع بها والانتفاع بها حرام فلا تجب لها النفقة حاملا كانت  
 او حائلا **قلت** فيما تقول في الرقاهل لها عدة زوجها نفقة **قال** نعم  
 لان الانتفاع بها من حيث التقبيل والجماع فيما دون الفرج والاستمتاع  
 بها ثابت **قلت** فيما تقول ان مرضت امرأة الرجل **قال** نفقةا عليها)  
 لانها محل الانتفاع بها وهو الاستمتاع بالنظر اليها وقد ذكرنا هذه المسئلة  
 في شرح ادب القاضى وستأتى ايضا في باب نفقة الضال **قال** ولو الى  
 منها او ظاهرها فان نفقتها واجبة عليه) لان المنع جاء من قبله **قلت**  
 ان القاضى فرض لها النفقة قد دفع الزوج اليها نفقة شهر او اكثر من ذلك  
 فقالت ضاعت النفقة منى هل على الزوج ان يدفع اليها نفقة اخرى  
**قال** لا لانها ما كانت تستحق النفقة لاجل الحاجة وانما تستحق بانزاع  
 التمكين فيكون شبه البدل وضيق البدل لا يوجب استحقاق بدل اخر كزق

القاضي وعماله العامل اذا استعجل لترضاع من يده لا يفرض له مرة اخرى  
**فرق** بين هذا وبين نفقة المهر اذا ضاعت او سرقت منه حيث يجب  
نفقة اخرى والفرق ان نفقة المهر يجب لاجل الحاجة فاذا عادت الحاجة  
عاد الاستحقاق **وكذا** هذا الجواب في الكسوة اذا كساها فلم تستعمل حتى  
مضت المدة وذلك عندها استحققت كسوة اخرى بخلاف المهر اذا اخذت كسوة  
وامساك **قلت** فما تقول ان صالحت المرأة زوجها على شيء معلوم وكل  
شهر تترفعته الى القاضي وقالت لا تكفيني هذه النفقة **قال** يزياد لها  
بقدر الحاجة وحق المسئلة في كتاب الصلح من الميسر **قال** وكذا ان لو  
كان القاضي فرض لها فريضة والسعر رخيص ترفع فلا فائدة يزيدها في الفرض  
بما قلنا وان كان الزوج مال حاضر اعطى القاضي من ذلك نفقة فان كان  
من جنس النفقة او كان مالا صامتا وان كان عروضا قال ابو حنيفة لا يبيع  
للنفقة وقال ابو يوسف ومحمد لا يبيع وان كان عقارا فعنها فيه روايتان  
في النكاح وغيره انه يبيعه وفي الزاد رآته لا يبيعه **قلت** فما مقدار  
الكسوة التي يفرض لها القاضي **قال** ان كان معسرا فقيرا فرض لها عليه  
قديرا وملحفة ومقنعة على قدره وان كان موسرا اي الزوج (فرض  
لها) اي القاضي (اجب) من ذلك على قدر يسيرة ذكر صاحب الكتاب هنا  
تقييما وذكر محمد في الاصل درجتها وهما سواء غير ان الدارح فايلبس للنساء  
وهو ان يكون مجيبا من قبل الصلح والقيصر ما يكون مجيبا من قبل الكف  
فقوسع صاحب الكتاب واجاز ذلك للشاء وذكر صاحب الكتاب ملحفة وهو  
شبه الرعاء الا ان الملحفة اعرض من الرعاء تشتمل المرأة فيها فيكون  
استرها في الصلح وفيه كلمات كثيرة من ذكر الزار والسر ويل والخف

موضوعها كتاب لنكاح واقد ذكرنا شيئاً من ذلك في شرح ادب القاضى **قال**  
 ويجعل لها ما تنام عليه مثل الفراش والمضربة والمقعدة وفي الشتاء لحافاً  
 تغطي به (ذكر لها فراشاً على حدة ولم يكتف لها بفراش واحد لما روي عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال الفراش ثلاث فراش لك وفراش لاهلك وفراش  
 لضعيف والرابع للشيطان ولا نهى بها تعتزل عنه في ايام حيضها وفي ايام  
 مرضها **ثم انما قال** وان اعطاها نفقة وكسوة سنة ثم ماتت قبل ان تنقضي  
 السنة كان لها ذلك بقدر المدة المأمنية وترد الزيادة على الوثقة لا نهى  
 لما ماتت سقطت عنه نفقتها وكسوتها وهذا قول محمد اما على قول ابى يوسف  
 لا يجب عليها رد شيء وقد ذكرنا المسئلة في شرح ادب القاضى في احوال  
 نفقة المرأة وفي كراهية الجامع الصغير **قلت** ارايت اذا كان الزوج  
 صريحاً والمرأة كبيرة ثم وجهها ابلا ابلا فطلبت المرأة النفقة **قال** يفرض  
 نفقتها على نهر وجهها ويكون ذلك في مال الصبي (لان العجز جاء من قبله) **قال**  
 واذا حبس القاضى رجلاً في نفقة المرأة او في دين فيدينه ان يسأل عنه وعن  
 حاله بعد شهرين او ثلاثة وقد استقصينا هذه المسئلة في شرح ادب  
 القاضى **قلت** ارايت الرجل يتزوج امراً او غالتها او عمتها  
 وهو لا يعلم فيدخل بالمرأة التي يتزوج بها تفرق بينهما **قال** انه لو  
 بان يعتزل عن امراته ويجرى نفقته عليها (لان المنع جاء من قبله ولا نفقة  
 التي تكاها فاسداً لما قلنا من قبله) **قال** ولا يجبر واحد فقير اذا كان يحل  
 له الزكاة على نفقة احد الا الزوج فانه يحجر على نفقة المرأة والوالد  
 على نفقة اولاده الصغار (لكن لا يحبس) لانه لو حبس تزاد حاجته واذالم  
 يعلم انه محتاج يحبس **قال** وان كان رجل محترفاً يعتزل ويكتسب

وليس له مال يحتمه أجبرته على نفقة الوالد) والكلام في هذا الفصل كثير  
 وقد ذكرناه على سبيل الاستقصاء في شرح ادب القاضى في باب على حدة  
 والله اعلم **باب آخر (قال)** ولوان رجلا مات وترك اولاداً أصغارا  
 وترك مالاً كانت نفقة الاولاد من انصباؤهم لا نهم اغنياء وكان ذلك  
 كل وارث تكون نفقته من نصيبه لما قلنا **(قال)** **قلت** لك امرأة  
 الميت لا نفقة لها من ميراث الزوج انما ينفق عليها من حصتها من الميراث  
 لان المتوفى عنها زوجها لا تستحق النفقة على الزوج حاملاً كانت او حائلاً  
**(قلت)** فما تقول في رقيق الميت **قال** يستحقون النفقة على التركة  
 الى ان يفرقوا او يباعوا لان التركة مبقاة على حكم ملك الميت فكان  
 نفقة ملكه على ملكه **(قلت)** فامهات الاولاد **قال** امهات الاولاد  
 يعتقن يموت المولى ولا تكون له نفقة في تركة الميت الا ان يكون له من  
 اولاد فتكون نفقتهم في نصيب اولادهم لان الام اذا كانت معسرته تكون  
 نفقتها على الوالد وان كان الولد صغيراً **(قلت)** ارايت رجلاً مات  
 ولم يوص الى احد وله اولاد كبار وصغار وهم معه في منزله **قال** ينصب  
 القاضى في ماله وصياً لان القاضى ينصب الوصى في مال الميت في ثلاث  
 مواضع احدها ان يكون على الميت دين او يكون الميت اوصى بوصايا او ترك  
 الوارثة صغاراً فكان له ان ينصب الوصى **(قلت)** فان لم يكن في  
 البلد قاض فانفق عليهم الاولاد الكبار من انصباؤ الصغار **قال** انهم  
 يكونون متطوعين في هذه النفقة فانه لا ولاية لهم على الصغار في مالهم  
 وهذا في الحكم اما في ما بينهم وبين الله تعالى الا ضمان عليهم لانهم  
 احسنوا فيما فعلوا فلا ضمان عليهم فيما بينهم وبين الله تعالى استحساناً



أما في الحكم فهو ضمانون **مثال** هذا ما ذكر في كتاب الوديعة إن المودع  
 إذا باع اللبن من غيره استطلاع رأي القاضى وفي المصهر قاض ضمن وإن كان  
 خيراً أو **ذكر** في التوادد أنه إذا كان في المصهر لم يكن في موضع يمكن  
 استطلاع رأي القاضى لم يضمن استحساناً **وكان** قال مشائخنا في الرجلين  
 كانا في السفر فأعصى على أحدهما فوجد صاحبه في مخلاة ما لا فانفق عليه  
 لم يضمن استحساناً والدليل عليه أن العبيد المأذونين إذا كانوا في البلاد  
 قنات مولاهم فانفقوا في الطريق لم يضمنوا **وكان** نظير هذا ما روى عن  
 مشايخ بلخ أنهم قالوا إذا كان للمسجد أوقاف ولم يكن لها متول فقام واحد  
 من أهل المحلة في جميع الأوقاف وانفق على المسجد فيما يحتاج إليه من  
 المصهر والحشيش أنه لا يضمن استحساناً فيما بينه وبين الله تعالى فما في الحكم  
 إذا وقع ذلك إلى الحاكم وأقر هو بما صنع ضمن **وكان** أنظر هذا ما حكى عن محمد  
 رحمه الله تعالى أنه مات واحد من ثلاثه فباع محمد بن الحسن مائة نفق

له عيال كتاب الوديعة من ميسرة الرضى هذا وإن لم يكن دفعها إلى القاضى واجتمع عند من  
 البائنها شيء كمن يخاف فساداً أو كان ذلك ثمرة أرض فباع بخير ما مرا القاضى فهو  
 ضامن لها إن كان في مصهر يتمكن من استطلاع رأي القاضى وإن باعها بامر القاضى  
 لم يضمن لأن القاضى نائب الغائب فيما يرجع إلى النظر له ولو تمكن من استطلاع  
 رأي المالك فباعه بغير أمره لم ينفذ بيعه وكان ضامناً فكذا إذا تمكن من استطلاع  
 رأي القاضى فلم يفعل فاما إذا كان في موضع لا ينفذ بيعه إلى القاضى قبل أن يفسد ذلك الشيء  
 لم يضمن استحساناً لأن بيعه الآن من الرقطة وليس فيه بيعه إلا ما أتى به (وذكر) أن أصحاب محمد  
 مات فدفن في طريق الحج فباعوا متاعه بغير وجه به ثم رجعوا إلى محمد فباعوا عن ذلك فقالوا لم  
 يتصا ولا يملكون أوفاء فباعه والله يعلم المفسد من المصلحة (وإذا كانت الوديعة إبلاً  
 أو بقراً أو غنماً أو غيرها فباعها فبأنفق عليها المستودع من ماله بغير أمر القاضى فهو متطوع) الحج ١٢ أبو الوفاء

في تجهيزه لا فقيه انه لم يرو عن يذاك الى احد فتناب محمد بن الحسن قوله تعالى  
 (وَاللّٰهُ يَعْلَمُ الْمَقْسِدَ مِنَ الْمُصْلٰحِ) فكان على قياس هذا فلا ضمان عليه فيما بينه  
 وبين الله تعالى استحسانا واما في الحكم فهو ضمان **(قال)** فلو ان المورثة  
 انفقوا على الصغار ثم لم يقرروا بذلك واقروا ببقية تصديقهم وحلفوا على  
 ذلك رجوت ان لا يكون عليهم شيء وتظهر هذا الوصي اذا عرف الدين  
 على الميت فقتله ولم يقر بذلك ولم يعرفه القاضي والمحنة لا ياتر فيما  
**فله وكل** نظير هذا ما قالوا في رجل عند له ودعة لرجل وعط المودع  
 مثل تلك المودعة دين والمودع يعلم انه مات ولم يقض دينه يسعه  
 ان يقضى ذلك الدين بماله ولا يقربه فكذا هذا وكذا اذا كان على رجل  
 دين وعلى الغريم دين مثل ذلك فمات الغريم ويعرف مدينه انه ان عليه  
 دينه فلا ان يسعه ان يقضى دينه بماله ولا يجبر به ورثته فكذا هذا  
**(و اذا)** انفق المورثة الكبار وحلفوا كان ذلك جائزا ان شاء الله  
 ولا اثم عليهم (وكذا اذا مات الرجل من غير وصية وله ولد صغار وقال  
 ودعة عند رجل ليس له في الحكم ان ينفق عليهم ويحتسب بذلك من  
 مال الميت لكن اذا فعل وحلف انه ليس لهم عليه حق رجوت ان لا يكون  
 عليه شيء ان شاء الله) لانه لم يرد الا الاصلح وهذا موافق لما روينا عن  
 محمد بن الحسن **(قال)** واذا مات الرجل وترك اولاد صغارا فان كان له  
 وصي ينفق عليهم من ماله وان لم يكن فرض القاضي لكل واحد منهم ماله  
 بقدر ما يحتاج اليه من النفقة على قدر سعة امواله وضيقها وكذا يشترى  
 للصغير خادما ان كان يحتاج اليه) لانه من المصالح (وكذا يشترى كل واحد  
 من جملة المصالح) لما قلنا **(قال)** واذا مات المرأة ولها اولاد صغار وترك

ما لا قائماً ورثها أولادها ينفق عليها هم من مالهم فإن كان للولد أب فحقها  
 فتفقه الأب على الولد سواء كان الولد صغيراً أو كبيراً وكذا إذا كان  
 للولد أولاد من امرأة أخرى يكون نفقة الأولاد هذا على مال هذا الصبي  
 في ماله الذي ورث من أمه) لأن الأب إذا كان معسراً يلحق بالاموات  
 وإذا كان ميتاً يكون نفقة تهر على أخيه فكذا هنا وقد ذكرنا في شرح أدب  
 القاضى في باب النفقة على الأبوين أنه من يلحق بالميت ومن لا يلحق بالميت  
**ثم** ذكر هنا صاحب الكتاب أخباراً عن التابعين بعضها حجة لنا وبعضها  
 حجة لغيرنا وقد ذكرنا الكل في شرح أدب القاضى **قال** والأخت إذا  
 كانت محتاجة وكان لها منزل تسكنه يجبر الآخر على نفقتها إذا كان له  
 مقلد وما يصح غنيابه وإن كان قيمة المسكن أكثر من مال الآخر لأن المسكن  
 مما يحتاج إليه (إلا أن يكون في المسكن فضل ناحية على قدر ما يحتاج إلى  
 سكناه فتقر مران تباع الزيادة وتنفق على نفسها) وفي هذا الفصل كلام  
 كثير قد ذكرناه في شرح أدب القاضى في باب النفقة على الأبوين  
**قال** ولأن رجلاً مات وترك ولداً صغيراً وأباً فان نفقة الصغير على  
 الأب (لأنه قاله مقام الأب) فإن كان للصغير أم ذكر في ظاهر الرواية  
 أنه يجب عليها على قدر ميراثها (ثلاثاً) ومروى الحسن عن أبي حنيفة  
 أنه يجب الكل على الجد وقد مرت المسئلة في صدر الكتاب **قال**  
 فإن كانت هي فقيرة فقالت ينفق علي مع الصغير فإن الجد لا يجبر على  
 ذلك لأنه إذا وجب نفقة ذى رحم محرماً لا يجبر المنفق على من يجزله  
 إلا الولد فإنه يجبر على أن ينفق على الأب وعلى من يجزله الأب وقد  
 من شرحها في كتاب أدب القاضى في باب النفقة على الأبوين **قال**

فان كانت أم الصبي موسى وله أخ موسى لآب وأم وجد آب لآب موسى  
 ذكر هنا ان النفقة عليهم اثلاثاً على الأمر الثالث والثلاثان على الجحد  
 والأخ نصفان) وهذا أقول زيداً الذي أخذ به أبو يوسف ومحمد أما على  
 قول أبي بكر الذي أخذ به أبو حنيفة يكون على الجحد دون الأخ **قال**  
 فان كانت الأم ومعهسة ذكر هنا ان النفقة عليهم نصفان) لأنها تجعل  
 كالميت في حق الاستحقاق عليها وهذا أقول زيداً أما على قول أبي بكر  
 يجب على الجحد دون الأخ **قال** وان كان للصبي أم وموسرة وثلاثة أخوة  
 متفرقين مياسير فنفقته على أمه وعلى أخيه لأمه وعلى أخيه لآب أم  
 على ستة أسهم على الأم السدس وعلى الأخ لأم السدس وعلى الأخ  
 لآب وأم الأم ربعاً (السدس) لأنه لو مات كان ميراثه بينهم كذلك  
**قال** ولو كان له أم وموسرة وإخوان موسرون أحدهما لآب وأم الآخر  
 لآب فنفقته على الأم والأخ لآب وأم الأم السدس السدس على الأم والخمسة  
 السدس على الأخ لآب وأم الأم لأنه لو مات كان ميراثه بينهم كذلك  
 قال الأخ لآب لو برت هنا وحجب الأمر من الثلث إلى السدس سلباً علم  
 في الفرائض فعلى هذا الترتيب ينبغي صاحب الكتاب المسائل إلى آخرها  
 وأعتبرنا ذلك **شعر** في الموضع الذي يراون جميعاً لكن بعضهم معسرة و  
 بعضهم موسرة فانه يجعل النفقة كلها على الموسرين لكن بحصة ثم ويجعل  
 المعسرة كالميت في حق الاستحقاق عليه ولكن لا يجعل كالميت في حق  
 اظهار حصة الباقين بل يظهر نصيب المعسرة ثم يسقط عنه لعسرته  
 بيان ذلك اذا كان له أم وأخت لآب وأم وأخت لآب وأخت لأم والأم  
 والأخت لأم وأب موسرتان والأخت لآب والأخت لأم معسرتان

فنفقة الصبي على الامور الاختلاب وامر على اربعة اسهم لانهن لو كن  
 مياسير كان حصه الامر والاختلاب وامر من ميراثه اربعة اسهم من ستة  
 اسهم فكذا في النفقة اعتبار الاختلاب والاختلاب امر حتى يظهر نصيب  
 الامر والاختلاب وامر ثم اسقط نصيب الاختلاب والاختلاب لامر  
 لعسرتهما واوجب لكل على الامر والاختلاب وامر لكن على قدر سهميهما  
**قال** الشيخ الامام الاجل شمس الامم عبد العزيز بن احمد الحلواني رحمه  
 الله الاختلاب والاختلاب امر لم تلحق بالموث بسبب عسر اذ لو الحقنا  
 بالموث كانت النفقة على الامر والاختلاب وامر اخماسا خسان على الامر  
 وثلاثة اخماس على الاختلاب وامر كالميراث قال شمس الامم وانما  
 يلحق بالاموات من لا يرث معهما اما من كان يرث معهما لا يلحق بالاموات  
 بل يعتبر في بيان نصيب النفقة **شرح** يسقط نصيبه بعسرته ويجب على  
 الآخرين كل النفقة بقدر ميراثهم قال شمس الامم او رد صاحب الكتاب  
 في هذا الباب مسائل الفرائض مالم يشرحنه في قسمة النفقة حسب  
 شرحناه في تفسير الميراث يطول وقد عرفت في كتاب الفرائض وبعضها  
 في كتاب النكاح فلان ذلك رهناء والله اعلم بالصواب

**باب ميراث الفقيين كونهما اولاد صغيرا وهما ذؤير خمر**  
**قال** في امارة معسرهما ابن صغير وهما ثلاث اخوات متفرقات مياسير  
 فنفقة الابن الصغير على خالته اخت امه لابيها وامها خاصة لان الامر  
 لما كانت معسرة كانت ملحقه بالاموات في استحقاق النفقة عليها والحالة  
 لا بوالحالة لامر لثلاث مع الحالة لا بوالحالة وامر فليحق بالموث في نفقة

على الخالة لآب وامر (واما نفقة الامم فتكون على اخواتها على خمسة اسهم على  
 اخوتها لآبيها وامها ثلاثة اخماس وعلى اخوتها لآبيها خمس وعلى اخوتها لآبيها  
 خمس) لان الميراث بينهن كذلك (واما اذا كان مكان الغلام ابنة كان  
 نفقة الامر والابنة على الخالة لآب وامر خاصة) اما نفقة البنت فلما قلنا  
 في نفقة الابن وامر نفقة الامم ففرق بين الابن والبنت **والفرق** ان اخوات  
 لآبيهن مع الابن فجعل الابن للمعسر كالميت ولو كان ميتا كان ميراث الامم  
 بين الاخوات اخماسا فكذا نفقتها اماها هنا فالأخت تترى مع البنت فلا  
 تجعل البنت كالميت ومع قيام البنت لأشئ للأخت لآب وللأخت لامر من ميراثها بل يكون  
 ميراثها بين البنت والأخت لآب وامر نصيقتين فكذا لا تجب نفقتها عليهما وعلى  
 هذا القياس جواب مسائل هذا الباب فلا تطيل وكذلك الباب الذي يلي  
 هذا الباب وهو **باب الرجل الزمن المعسر** مسائله فوجها  
 صاحب الكتاب على جواب الفرائض وهو ظاهر فلا تطيل والله اعلم بالصواب

## بَابُ نَفَقَةِ الْمُطَلَّقةِ

(قال) واذا طلق الرجل امراته ثلاثا او تطليقة بائنة فعلى زوجها لها  
 النفقة والسكنى مادامت في العدة حاملا كانت او حائلا) وهذا مذهبنا  
 وقال الشافعي ان كانت حائلا لا تستحق وان كانت حاملا تستحق لا جعل الحمل  
 ومحق المسئلة في المبسوط **قال** فان ادعت انها حامل انفق عليها ما بينها  
 وبين سنتين منذ طلقها) لان عدتها انما تقضى بوضع الحمل لا بنتها  
 صمدت في كونها حاملا والوالد يبقى في البطن سنتين (فان مضت سنتان  
 ولم تلد انقطعت النفقة) لان الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين



**قال** فلو أنها قالت كنت أتوهم أني حامل ولم يحض إلى هذه الغاية) فعنه  
 أنا مستندة الطهر (وطلبت النفقة فأنه يبد لها النفقة فالمرتد دخل في حد  
 الأيأس فإذا دخلت تسنا نف العدة ثلاثة أشهر) لأن المستندة طهرها  
 لا تنقضي عدتها ما لم تدخل في حد الأيأس ويمضي بعد ذلك ثلاثة  
 أشهر) **قال** فلو أنها حاضت في هذه الثلاثة الأشهر تسنا نف العدة  
 بالحيض) لأنه ظهر أنها لم تكن أيسة (ولها النفقة) لأنها منهوطة لحقه  
**قال** وإن طلق الرجل امرأته وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها ومثلها  
 يجامع فعدها ثلاثة أشهر لكن هذا إذا لم تكن مراهقة ينبغي أن يوقف  
 حالها ويدر عليها النفقة ما لم يظهر فراغ رحمها) وقد ذكرنا هذه المسألة  
 في شرح أدب القاضى في باب نفقة المطلقة **قال** فلو أنها حاضت في  
 هذه الأشهر الثلاثة تسنا نف العدة بالحيض) لما علم في المبسوط **قال**  
 والمختلعة والمبانة لها النفقة والسكنى فادمت في العدة فإن اختلعت  
 على أن أبرأته من النفقة والسكنى صح البراءة عن النفقة ولم يصح عن  
 السكنى) لأن النفقة حقها والسكنى حق الشرع لكن لو أبرأته عن مؤنة  
 السكنى يصح فإذا لم تصح البراءة عن السكنى ينظر (إن كان المنزل ماله  
 الزوج فينبغي أن يخرج منها ويعتزل عنها ويتركها في ذلك المنزل إلى أن  
 تنقضي عدتها وإن كان بكراً ولو استكرها منزلاً آخر يجوز لكن  
 الأفضل أن يتركها في المنزل الذي كان يسكنها فيه عند علم قيام النكاح  
 هذا هو الكلام في الطلاق البائن (و) أما إذا طلقها طلاقاً رجعياً فقد  
 ذكر صاحب الكتاب بعد هذا (أنه يسكنها في المنزل الذي كان يسكنها  
 قبل الطلاق) لأنه لا يجب عليه أن يعتزل عنها فكان له أن يسكنها في ذلك

المنزل وهو فيه وفي الطلاق البائن يسكنها ايضاً في ذلك المنزل لكنه  
 يخرج عن ذلك المنزل او يعتزل عنها في ناحية **قال** والملاعة وامرأة  
 العنين اذا فرق بينهما كلها النفقة والسكنى وكذلك الامة والمدة  
 والصغيرة اذا اعتقت وادكت الصغيرة فاختارت نفسها ووقعت الفرقه  
 لها النفقة لان الفرقه جاءت من قبل الملة لا بسبب هو معصية **قال**  
 والمكاتبه لها النفقة والسكنى ولا يحتاج في ذلك الى تبوءة المولى فرق  
 بينها وبين الامة والمدة فانهما اما تستحقان النفقة اذا وجد التبوؤة  
 من المولى والفرق ان المولى لا يملك استئصال امر المكاتبه فلا يحتاج الى تبوءة  
 المولى ولا كذلك الامة والمدة **شرح** تفسير التبوؤة ان يخرج المولى بين  
 الامة وزوجها ويدفعها اليه ولا يستخير معها اما اذا كانت قد ذهب وتجو  
 واتخذ مولاها لا يكون تبوءة فتكون النفقة على المولى (ولو ان امرأة  
 الرجل ارتدت عن الاسلام بانت منه ولم يكن لها عليه نفقة) لان  
 الفرقه جاءت من قبلها بسبب هو معصية (وكذلك لو طاعت ابن  
 زوجها) لما قلنا وان لم تكن مطاوعة تستحق النفقة لان الفرقه لم تقع  
 بسبب من جهتها **قال** المطلقة طلاقاً بائناً اذا ارتدت لان نفقة لها  
 فرق بين هذا وبين ما اذا طاعت ابن الزوج فان هناك لا تسقط النفقة  
 والفرق ان المرتدة تحبس حتى الشرح فلا تبقى محبوسة حتى الزوج **قال**  
 غيرها كل نكاح كان الزوجان يتوارثان عليه لو مات احدهما فطلقها  
 الزوج واقد دخل بها فان لها عليه النفقة والمهر والمهر ما اعتبر  
 الارث بموجب النفقة وهذا الاصل غير سديد على قول ابي حنيفة  
 لان الذي اذا تزوج امه فانها تستحق النفقة عند ولا يتوارثان لو مات

**أحدهما قال** ولو أن رجلاً طأ البنت امرأة بالنفقة وقد منته إلى القاضى  
 فقال للقاضى قد كنت طلقتهما منذ سنة وانقضت عدتها في هذه المدة  
 ومجئته المرأة الطلاق فإن القاضى لا يقبل قوله لأن الطلاق ظهر بقوله  
 للحال وهو باسناد لا يريد إسقاط النفقة عن نفسه فلا يصدق البينة  
 (فإن شهد له شاهدان بذلك والقاضى لا يعرفهما فإنه يأمره بالنفقة  
 ويفرض لها عليه النفقة) لأن وقوع الطلاق في ذلك الوقت لم يظهر بعد  
 (فإن عدلت البينة واقرت أنها قد حاضت ثلاث حيض في هذه السنة  
 فلا نفقة لها عليه وإن كانت أخذت منه شيئاً ردت عليه) لأنه ظهر  
 أنها أخذت مال الغير بغير حق **وقال** ولو أن رجلاً طلق امرأة طلاقاً يملك  
 الرجعة كان عليه النفقة والسكنى ما دامت في العدة فإن وطئها البنت قبلها  
 بشرط وهي مطاوعة لم يكن لها النفقة (فرق بين هذا وبين ما إذا كانت مطلقة  
 طلاقاً باتناً والفرق أن الفرقة هنا ما حصلت بالطلاق فيكون وقوع الفرقة  
 بسبب وجدها منها وهي معصية ولا كذلك في الطلاق البائن **وقال**  
 ولو أن رجلاً تزوج امرأة فمريداً دخل بها حتى جاءت بولد لما قلنا النساء) يعنى  
 في مدة تلك النساء (فنفاه الزوج فلا عن القاضى بينهما ما لها الصداق والنفقة  
 والسكنى) لأنه ثبت الدخول من جهة الزوج فكان لها تمام الصداق والنفقة  
 والسكنى والله أعلم بالصواب

### بَيِّنَاتُ نَفَقَةِ عَلَى الرَّجُلِ مِنَ الرَّجْمِ الْمُتَصَرِّفِ

**قلت** أرايت الرجل هل يجبر على نفقة أحد من الرجال من ذوق الرجم  
 المحرم منه إذا لم تكن به زمانة **قال** لا يجبر إذا كان رجلاً ولم تكن به زمانة

الأهل الأب والجد الأب الأب والجد الأب الأب والأجداد وان ارتفعوا لأن  
 اسم الوالد لهم يجمعهم فكل من يجمعه وأباه صفة الوالد لا يجبر على  
 نفقته وإن لم يكن الذي يستنفق زماً وكذلك البنات وكذلك الزواجر  
 فاما غيرهم فلا يستنفقون إذا لم تكن من ذمته **قلت** أرايت الرجل يكون  
 ابن رجل وليس به زمانة هل يجبر على النفقة على ابنه **قال** لا لأنه لما  
 أدركه فقد خرج من أن يكون للأب عليه ولاية فتسقط نفقته عنه إلا أن  
 يكون زماً **قال** فإن لم تكن به زمانة ولكن لا يقدر على العمل يستحق  
 ايضاً لأنه بمنزلة الزمن حتى قالوا إن الأب إذا علم ابنه العاقل وكان طالب  
 العلم فكان لا يحسن العمل ولا يهتدي إلى الكسب فإن نفقته تكون عليه بمنزلة  
 الزمن والآن قد ذكرنا هذا في شرح أدب القاضى في باب النفقة على  
 الابوين **قلت** أرايت رجلاً له ابنان أحدهما موسر ومكثر والآخر  
 متوسط الحال فكيف تكون النفقة عليهما **قال** يجعل على المكثر منهما  
 أكثر وذكر في الميسر وقال تكون بينهما على السواء وقد مررت المسئلة على  
 الاستقصاء في شرح أدب القاضى في باب النفقة على الابوين **قال** ولو  
 أن رجلاً معسر أوله ابن وابنة كان نفقته عليهما نصفين لأن في نفقة  
 الإماء والأولاد يعتبر أصل القرابة ولا يعتبر الإرث وهما استويا في أصل القرابة  
 (ولو أن رجلاً فقيراً له أولاد صغار ومخارج وله ابن كبير موسر فإن الأب  
 يجبر على نفقة أبيه وأولاده الصغار) لأن الأب إذا كان معسراً يجعل كاملية  
 فتكون نفقة اخوته عليه إذا كانوا صغاراً معسرين **فإن** كان للأب زوجة  
 ليست بأم ابنه الكبير فليس على الابن الكبير أن ينفق عليها وعلم ولد أبيه أن  
 أن يكون بالأب علة يحتاج إلى من يخدمه فتكون نفقة الخادم على الابن

أيضاً) ثم اشترطها هنا حاجة الأب فقال إذا كان الأب محتاجاً إلى الخادم  
فنفقته على الابن ولم يشترط هذا الشرط في بعض المواضع ولكنه قال بأن  
نفقة الأب ونفقة خادمه تجب عليه وقد ذكرنا المسئلة في شرح أدب  
القاضي في باب نفقة ذوى الرحم المحرم **قال** والمرأة إذا كانت معسرة ولها  
زوج محتاج ولها ابن موسر وليس زوجها أباً ابنها فنفقة المرأة تكون على  
زوجها لكن الابن ينفق عليها بأمر القاضي ويرجع على زوجها إذا اليسر لأنه  
أول الزوج لكان يجب عليه فإذا كان لها زوج فهو ولي بالاستئذان منه  
**قال** ولو كان رجلاً له ابنة ابنة وابن ابنة موسرين وله أخ موسر وأم  
فنفقته على أولاد أولاده لأن في باب النفقة يعتبر الأقرب فالأقرب  
ولا يعتبر الإرث في حق الأولاد **قال** ولو كان رجلاً زمناً وهو محتاج  
واله أولاد وله أخ موسر فالأخ يجب على نفقته ونفقة أولاده المهر من  
الذكور والإناث وعلى نفقة الإناث وإن كن نساء وكذلك الإخوات و  
أولادهن لأن الأخ إذا كان زمناً يجعل كالميت لأنه عاجز عن التكسب و  
الإنفاق **قال** ولو كان رجلاً فقيراً أطلب من ابن له نفقة فقال الابن أنا  
فقير ومعتدئ ما نفق عليه فإن القاضي لا يفرض عليه النفقة إذا كان  
كل واحد منهما معتدئ يقد على التكسب فإن كان الابن يكتسب مقلداً  
ما يكفيه ويفضل يصر الفضل إلى المحارم **وأن** كان لا يفضل هل يدخل  
عليه الأب وله له وقد مر من قبل في شرح أدب القاضي في باب على حدة

**باب لعبد يتزوج بأمر مولاه ما يلزمه من النفقة**

**قال** فإذا تزوج العبد بأذن مولاه حرة أو مكاتبة أو أم ولد أو مملوكة

أو أمة بآذن مولاها نفقة الزوجة على العبد) لأن النفقة تقابل المنفعة  
والمنفعة له فتكون النفقة عليه كالمهر (وأما نفقة الأولاد فالتجب عليه  
لأن المرأة إن كانت حرة فالولد يكون أحراً وإن كان له عليه ولاية  
فلا تكون له مهر مؤنة وإن كانت مكاتبية يكون الأولاد مكاتبين بكتابة  
الأم وهما كالزقيق لها فتكون النفقة عليها وإن كانت أم ولد أو ولد  
فأولادها بمنزلة نساء فتكون نفقتهم على مولاها وهو مولى أم المولى للمدبر  
وإن كانت أمة يكون أولادها أرقاء لمولى الأمة فتكون نفقة الزقيق على  
المولى **قال** وكذلك المهر إذا تزوج مكاتبه أو أم ولد أو ولد في أوامه كان  
الجواب كما ذكرنا في العبد فإن كان مولى الأمة والمكاتبية وأم المولى والولد  
المدبرة فقيرا والنزوح الجوان ولا غنيا هله يوم الالب على الانفاق  
يأتي هذا في خرياب نفقة الضال **قال** وكذلك المكاتب إذا تزوج  
وأولاده من هوكم) كان الجواب كما ذكرنا في العبد لأن في جميع ما ذكرنا  
في أم المولى والمدابرة والأمة لتجب النفقة على الزوج فالزقيق مولى  
بيئتهن وقد مر هذا في باب نفقة المطلقة **قال** ولو أن المكاتب تزوج  
أمة فولدت منه أو لم تلد منه حتى اشتراها فولدت فان نفقة الأولاد  
تكون على المكاتب لأن الأمة صارت كسباً للمكاتب وأولاده من كسبه  
يتكاثرون عليه فصارت بمنزلة أرقائه (ولو أن رجلاً زوج ابنته من عبدة  
فطلبت الابنة النفقة من العبد فإنه يفرضها النفقة على العبد) لأن  
الابنة تستحق الدين على الأب فجاز أن تستحق على عبد الأب **قال** فان  
زوج أمة من عبدة وبواها بنتاً أو لم يبوها فتكون نفقتها جميعاً على المولى  
لأنها جميعاً مولى المولى **فان** **قال** المولى لا نفق على أمه من غيرها يجب على



ذلك أما في نفقة البهاائم ففي ظاهر الرواية لا يجبر ورؤسها <sup>و</sup> يوسف أنه  
 لا يجبر ايضاً هو <sup>له</sup> سوي وفي ظاهر الرواية فرق **والفريق** ان العبد  
 أدبي والد أدبي من اهل الاستيفاق في الجملة ولا كذلك البهاائم ذكر  
 هذا بعد باب المفقود بآية على حدة فيه هذه المسئلة اذا ذكرناها هنا  
 لا نذكرها **ثم قال** ولو ان رجلاً تزوج امه لرجل باذن مولاهما ولم  
 يبوئها حتى طلقها طلاقاً يملك الرجعة فان للسيد ان ياخذ الزوج  
 حتى يبوئها بيتاً وينفق عليها حتى تنقضي العدة لان الطلاق الرجعي  
 لا يقطع النكاح (وان كان الطلاق بائناً فليس للسيد ان ياخذها بان  
 يبوئها بيتاً) يعني لا يدخل بينها وبين الزوج في بيت واحد لان الطلاق  
 البائن يحرم الوطى (لكن) هل (للمولى) ان يطلب النفقة فادامت  
 معتدة) لم يذكر هذا في المبسوط وذكر صاحب الكتاب ها هنا ان  
 ان يطلب **قال الشيخ** الا فاما العبد الوالد برهان الاثمة رحمه الله  
 الصبي انه ليس لها النفقة لانها لا تستحق النفقة حال قيام النكاح قبل  
 التوبة فاكل من لا يستحق النفقة قبل الطلاق لا يستحق بعد وقبل  
 مهلتها هذا الاصل في شرح ادب القاصح باب الرجل يغيب عن امراته  
 فتطلب النفقة **(قال)** واذا طلقها طلاقاً رجعياً لم يعتقها مولاهما كان  
 لها ان تطلب من الزوج حتى يبوئها بيتاً وينفق عليها لانها مملوكة  
 امر نفسها (وان كان الطلاق بائناً فان الزوج لا يدخلونها في البيت لما قلنا  
 وهي لا تأخذ به بالسكنى) لانه لو كان لها عليه السكنى قبل الطلاق لم  
 يبوئها المولى بيتاً قبل الطلاق فلا يجب بعد الطلاق (و) هل (لها ان  
 تأخذ بالنفقة) ذكر هذا الكتاب ان لها ان تأخذ وقال رحمه الله

ليس لها ان تاخذ وفصل استحقاق السكنى حجة له رحمه الله والله اعلم  
**باب من يجبر من المسلمين على نفقة اهل الذمة ومن يجبر من اهل**  
**الذمة على نفقة المسلمين (قال قال ابو حنيفة اذا كان الرجل مسلما**  
**وهو فقير وله ابن موسر اجبر الابن على نفقة ابيه فان كان على غير**  
**دينه ليجب ايضا) لان الكفر لا يمنع وجوب النفقة بين الوالد والابن ولو**  
**فكل من يجمعه واباه صرفة الولد فانه يجبر على نفقته وان كان على غير**  
**دينه (وكذا الزوج وما وراء ذلك من المحارم لا تجب النفقة عند اختلاف**  
**الدينين) فهذا لا الجملة مؤهلا يلا في المبسوط (قال وكذلك اهل الذمة**  
**لا يجبرون ان ينفقوا على احد من ذوى ارحامهم اذا كانوا على غير دينهم**  
**الا على الوالدين والاعباد) وذكر في المبسوط انهم يجبرون فيما ذكره من**  
**الكتاب ههنا ان كان محمولا على ما اذا كانوا من دارين مختلفتين فهو صحيح**  
**وان كان مجرى على الاطلاق فالصحيح ما ذكر في المبسوط لان الكفر طلاقا**  
**(الاشرى) انهم يتوارثون وتقبل شهادة بعضهم على بعض**  
**(قال ونفقة المرأة تجب وان كانت على غير دينه) لانها تقابل بالمتع**  
**بها وهذا ثابت (قال والذي اذا تزوج ذات رحم محرم وذلك ككاح**  
**صحيح فيما بينهم فانه يجبر على النفقة عليها في قياس قول ابى حنيفة وفي**  
**قولهما لا يجبر ولجمعوا انه اذا تزوجها بغير شهود انه يجبر) لان هذا النكاح**  
**صحيح عند جميعهم وهي من مسائل المبسوط (قال واذا خرج المحرم**  
**وامراته اليها بامان شرطت المرأة تزوجها بالنفقة وخاصته في ذلك**  
**لا تحكم بينهما) لان هذا من احكامنا وهم لم يرضوا باحكامنا الا ان**  
**يصير اذمة (قال ولا يجبر على نفقة ذى رحم محرم اذا كان حربيا ولا**

الحربي على نفقة ذي رحم محرما إذا كان مسلما لما قلنا والله أعلم

## بَابُ الْمَفْقُودِ وَالْإِسَائِرِ

**قَالَ** قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا قُتِلَ الرَّجُلُ وَتَرَكَ أَمْوَالَ مِنْ مَتَاعٍ وَعَقَارَاتٍ وَدِيُونٍ وَرَقِيقٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَجَاءَتْ أَمْرَاتُهُ تَطْلُبُ النِّفْقَةَ وَلَهَا مِنْ أَوْلَادِهِ يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَأْمُرَ بِالنِّفْقَةِ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْوَالِهِ عَلَى مَا يَرَى بِالْمَعْرُوفِ إِذَا كَانَ يَعْرِفُ ذَلِكَ فَهُوَ الْقَاضِي بِالْخِيَارِ أَنْ تَشَاءَ اخْتِلا مِنْهُمْ كَفِيلًا وَأَنْ تَشَاءَ ضَمِنَ الْمَرْأَةُ) يَرِيدُ أَنْ يُخْبِرَهَا أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْمَفْقُودُ وَذَكَرَ أَنَّهُ خَلْفَ لَهَا النِّفْقَةَ أَنَّهُ يَضْمِنُهَا مَا اخْتَلَتْ وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ ذَكَرَ نَاهَا فِي كِتَابِ الْمَفْقُودِ **(ثُمَّ)** ذَكَرَ صَاحِبُ الْكِتَابِ بَعْدَ هَؤُلَاءِ مَسَائِلَ وَذَكَرَهَا مُحَمَّدٌ فِي الْمَفْقُودِ فَلَا نَعِيدُهَا هُنَا **(ثُمَّ)** ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا أَبَا فِي مَسْئَلَةٍ ذَكَرَ نَاهَا قَبْلَ فِي بَابِ الْعَبْدِ **بَابُ مَرْأَةِ لِشَهِدٍ الشَّهَادَةِ عَلَى طَلَاقِهَا وَالْأَمَةِ** يَدْعِيهَا الرَّجُلُ **قَالَ** وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدًا أَنْ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَلَاظًا وَ قَدْ كَانَ دَخَلَ بِهَا وَهِيَ تَدْعِي الطَّلَاقَ أَوْ تَنْكُرُ مَنَعَ الْقَاضِي الزَّوْجَ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَحْوَ لَوْلَا تَحِبُّ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ بِالْإِجْمَاعِ (فَلَوْ أَنَّهَا طَلَبَتْ النِّفْقَةَ مِنْ زَوْجِهَا فَفُضِّلَ لَهَا الْقَاضِي نِفْقَةَ الْعَدَّةِ إِلَى أَنْ يَسَالَ عَنْ الشَّهَادَةِ) لِأَنَّهَا كَانَتْ مُسْتَحِقَّةً لِلنِّفْقَةِ بَيِّقِينَ وَالْآنَ وَقَعَ الْفَلَاحُ فِي السَّقُوطِ أَنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً لَا تَسْقُطُ وَأَنْ كَانَتْ مُنْكَوِّحَةً تَسْقُطُ لِمَا تَبَيَّنَ فَلَا تَسْقُطُ بِالشَّكِّ **قَالَ** فَإِنْ طَالَتْ الْمَسْأَلَةُ عَنْ الشَّهَادَةِ حَتَّى انْقَضَتْ مَدَّةُ الْعَدَّةِ لَا يَفْرَضُ لَهَا النِّفْقَةُ (بَعْدَ ذَلِكَ) لِأَنَّهُ سَقُطَتْ نِفْقَتُهُ بَيِّقِينَ أَمَا إِنْ كَانَتْ مَعْتَدَةً فَلَا تَنْقُضُ عَدَّتُهَا وَإِنْ كَانَتْ مُنْكَوِّحَةً فَلَا نَهَا مَبْذُورَةً عَنْهُ

لا يفعل الزوج **قال** وان عدلت البينة سلم لها نفقة العدة وان  
لم تعدل رجع الزوج عليها بما اخذت بغير حق) لانه تبين انها اخذت  
وهي منكوبة ممنوعة عن الزوج هذا كله اذا اخذت بفرض القاضي  
(وان اعطاها الزوج على وجه الاباحة لا يرجع عليها بشئ) لانها اخذت  
برضاها (هذا كله اذا دخل بها الزوج وان لم يدخل حتى شهد الشهود بطلان  
فلا نفقة لها) لانه سقطت نفقتها بيقين ان كانت مطلقة فهي غير  
معتدة وان كانت منكوبة فهي ممنوعة عنه **قال** ولو ادعت امرأة  
على رجل انه تزوجها وهو بحمد ذلك فاقامت عليه شهودا بالنكاح والنفقة  
لا يعرف الشهود واحتاج الى المسئلة فانه لا يحصل لها النفقة لان النفقة  
لم تكن واجبة لها بيقين فلا يجب بالشك بخلاف ما تقدم (فلو اراد القاضي  
ان يقضي لها بالنفقة لما راي من المصلحة فينبغي ان يضم القصص فيقول  
ان كنت امراته فقد فرضت لك عليه في كل شهر لنفقتك كذا وكذا  
ويشهد على ذلك فاذا مضى شهر وقد استدانت عليه فهل على وجهين  
ان عدلت البينة اخذت منه نفقة تلك الاشهر منذ يوم فرضها  
**ف** بين هذا وبين المسئلة الاولى فان ثمة اخذت البينة  
لا تستحق النفقة والفرق ان ثمة المرأة تدعي الطلاق والزوج يحمد  
فمنه لم تعدل البينة ظهر انها كانت منكوبة ممنوعة لا يفعل الزوج  
اما هنا اذا عدلت البينة تبين انها كانت منكوبة ممنوعة لا يفعل  
الزوج وهو المحمود (وان لم تعدل البينة هنا لم يكن لها عليه شيء)  
**هذا** الذي ذكرنا اذا ادعت المرأة النكاح والزوج منكراً **اما**  
اذا ادعى الزوج النكاح وهي تجحد فاقام عليها شهوداً لم يكن على الزوج

نفقة لانه تبين انها كانت منكوبة ممنوعة لا يفعل الزوج **قال**  
ولو ان اختين ادعت كل واحدة منهما ان هذا الرجل زوجها وهو محجور  
ذلك فاقامت كل واحدة منهما شاهدين ولم توقت البيعتان وقت النكاح  
لكن اقامت احدهما البينة على اقراره انه تزوج بها على الف وانه  
دخل بها واقامت الاخرى البينة على اقراره انها تزوجها على مائة دينار  
وانه دخل بها والقاضي في مسألة الشهود فطلبت كل واحدة منهما النفقة  
فان القاضي يجعل لهما نفقة امرأة واحدة لانه ثبت نكاح احدهما  
وليس احدهما اولى من الاخرى كهكذا اذكر صاحب الكتاب وعلى  
قياس المسئلة الاولى ينبغي ان لا يفرض لان الشك وقع في الوجوب  
بخلاف المسئلة الاولى **قال** فان عدلت البينة حكم لكل واحدة  
منهما بما مال الذي قامت به البينة وهذا الاستحسان والقياس ان يحكم  
لكل واحدة منهما بنصف المهر الذي قامت عليه البينة وبالقفل من  
نصف المهر الذي قامت عليه البينة ومن نصف مهر مثاتها **وجه**  
القياس ان نكاح احدهما فاسد وفي النكاح الفاسد اذا وجد  
الدخول يجب الاقل من المهر المسمى ومن مهر المثل فكان نكاح  
كل واحدة منهما صحيحا في حالة فاسد في حال فيجب نصف المسمى  
والاقل من نصف المسمى ومن نصف مهر المثل اعتبارا للحالين  
**وجبر** الاستحسان ان الفاسد نكاحها غير معروف وفي نزع  
كل واحدة منهما انها هي الصحيحة نكاحها واقامت البينة على الدخول  
فيجب المسمى هذا اذا اقامت كل واحدة منهما البينة على اقراره بالدخول  
بها **قال** وان اقامت احدهما البينة على اقراره بالدخول بها ولم

تقرر لاخرى على اقراره بالدخول بها لكنها اقامت على النكاح وهو ينكر  
ذلك كله وباقي المسئلة بحالها فان القاضى يقضى للدخول بها بالمهر الذي  
اقامت البينة عليه وبصحة نكاحها لان المدخول بها تدل على سبق  
نكاحها هذا اذا اقامت احدا هما البينة على اقراره بالدخول بها **قال**  
ولو لم تقرر كل واحدة منهما البينة على اقراره بالدخول بها وما ادعت المدخول  
اصلا فيفرق بينه وبينها فيكون لهما نصف المال بينهما لان نكاح احدهما  
صحيح والاخرى فاسد وقد فرق بينهما قبل الدخول فيجب نصف المهر في النكاح  
الصحيح وليست احدا هما باولى من الاخرى فيكون ذلك النصف من  
المال بين جميعهما من كل واحد ربعه فيكون لصاحبة الدار اهر ربع الدار اهر  
التي اقامت البينة بها ولصاحبة الدار اهر ربع الدار اهر **قال** ولو ان  
امه في يد رجل شهد شاهدان على حريتها وهي تنكر ذلك او ينكر المولى  
فان القاضى يضعها على يده عدل حتى يسأل عن الشهوة وتكون نفقتها  
على الذي كانت في يديه لان الظاهر انها ملكة فبعد ذلك المسئلة  
على وجهين اما ان تعدل البينة او لا تعدل **(فان)** عدلت فهذا ايضا  
على وجهين اما ان اخذت النفقة منه بفرض القاضى ولا بفرض القاضى  
بل اعطاها الذي في يده على وجه الاباحة ففي الوجه الاول يرجع الذي  
كانت في يده بما اخذت منه من النفقة وفي الوجه الثاني لم يرجع لما  
قلنا من قبل **(واما)** اذا لم تعدل البينة فانها ترد على المولى ويبطل  
ما انفق لانه ظهرا انه انفق على ملكه **قال** ولو ان رجلا تزوج امرأة  
فطالبت بنفقتها واخذت ذلك اشهرًا ثم شهد شاهدان انها اخذت  
من الرضا ع يفرق بينهما ثم يرجع الزوج عليها بما اخذت لانها انما



أخذت بغير حق (قال ولو أن أمة في يدي رجل ادعاه رجل أنها امتي  
واقام على ذلك شاهدين والذي هي في يديه ينكر فوضعها القاضي على  
يدي عدل حتى يسأل عن حال الشهود فطلبت النفقة فانه يقترض فقم  
على الذي كانت في يده) لما قلنا من قبل (فان انفق عليها شهراً اشتر  
عدلت البينة فقصى بها المدعى لم يكن للذي انفق شيئاً من النفقة  
في قياس قول أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف ومحمد رحمهم الله بناء  
على أنه ظهراً أنها كانت مخصوبة وجناية المخصوب على مال الغاصب  
ههنا عند أبي حنيفة خلافاً لهما وهي مسألة كتاب الديات (قال  
وأما العبد إذا ادعاه رجل واقام البينة أنه له فإنه يترك في يد المدعى  
عليه بكفيل) لأن الأمة إنما كانت تنزع من يده لأنها ذات فرج فيمتطيا  
فيه وهذا المعنى هنا معدوم فلا ينزع من يده لكن يؤخذ منه كفيل  
(ألا ان يؤجل غير مأمون فحينئذ ينزع من يده ويؤجره في عمل لينفق  
عليه من غلاته) لأن في الانتزاع هنا فائدة وهو تحصين مال المدعى  
(وان كان صغيراً كانت النفقة على الذي كان في يده) لما قلنا من قبل  
والله أعلم بالصواب

## باب في نفقة الضال والفقير أو جدهما الرجل

(قال ولو أن رجلاً أصاب دابة أو غيره هامة البهاكر في المصراع وخارج  
المصراع أخذ ذلك ليعرفه ويرده على صاحبه فان انفق عليها فهو متطوع  
فان مرقع إلى القاضي وسأله ان يأمره بالنفقة عليه ليرجع على صاحبه  
نظر القاضي فيه فان كان الاتفاق اصح لصاحبه أمراً بذلك تشريع على

ما لكها وان كان تترك الانفاق اصله بان خاف ان تاكلها النفقة امره ببيعها  
 وبامساك ثمنها) وهو من مسائل الابق والفقطة ذكرنا في شرح المختصر  
**(هذا)** اذا وجد دابة (وان وجد عبدا ابقا او ضالا فانفق فكذلك  
 الجواب **قال** ولو ان رجلا غضب عبدا كان في ضمانه ويجب عليه ردّه  
 الى صاحبه وتكون نفقته عليه فان طلب من القاض ان يأمره بالنفقة  
 او بالبيع فالقاضي لا يفعل ذلك) لان المالك لا يحتاج الى هذا الامر لان  
 العبد في ضمان الغاصب فلا يامر بذلك (الا ان يكون الغاصب مخوفا  
 لا يؤمن عليه ان يبيع العبد فحينئذ يلفظ العبد ويبيعه ويمسك الثمن  
 لان هذا انفع لصاحبه اما اذا كان الانفع ان يترك في يده يتركه حتى  
 لا تلحق المالك مؤنة **قال** ولو ان رجلا اودع رجلا عبدا او غاب فحج  
 المودع الى القاضي فقال هذا العبد اودعني فلان وقد غاب قد انفقت  
 عليه وليس تمكنني النفقة اكثر من هذا فان رايت ان تامرني بالنفقة  
 عليه لا رجع بها عليه فان القاضي يأمره بان يوجره وينفق عليه وان راى  
 ان يبيعه فعل) وهذا كله في هذه المسائل اذا اقام المداعى البينة و  
 القاضي يسمع وهو مخير في السماع ان شاء سمع وان شاء لم يسمع وقد  
 ذكرنا هذا في المسائل في شرح المختصر كما في **قال** واذا كان عبدا  
 او وصى برقبته لانسائه وبخدمته لاخر فان النفقة تكون على صاحب  
 الخدمة لان المنفعة له **قال** فان مرض في يد صاحب الخدمة فهذا  
 على وجهين اما ان كان مرضا لا يستطيع معه الخدمة من زمانه او غيرها  
 او مرضا لا يستطيع معه الخدمة في الوجه الاول نفقته على الموصى برقبته  
 وفي الوجه الثاني على الموصى له بخدمته قال الامام شمس المنة للحلواني

رحمه الله وهكذا قالوا في المرأة اذا مرضت ان كان مرضها لا يمكن الانتفاع  
 بها مع ذلك المرض بوجه من الوجوه لا تسقط النفقة وان كان مرضها يمكن  
 الا انتفاع بها نوع انتفاع لا تسقط النفقة وقد ذكر صاحب الكتاب في  
 باب نفقة المرأة مطلقاً انه يجب عليه النفقة وقد ذكرنا المسئلة  
 في شرح اديب القاضى (قال فان تطاول المرض) في مسئلة الكتاب  
 (فراى القاضى ان يامر ببيعه باعه واشترى بثمنه عبداً يقوم مقامه  
 في الخدمة وتكون رقبة لصاحب الرقبة) قال شمس الامّة هذا وهكذا  
 اذا قطعت يداها واخذ الارش ان رأى القاضى ان يبيع الجثة ويضم ذلك  
 الى ارش اليدين فيشتري به عبداً اخر يجده فعل ايضاً (قال) واما  
 العبد الرهن اذا صح عند القاضى كونه رهناً يفعل فيه كما يفعل في الوديعة  
 وامثالها (قال) واذا كان العبد بين رجلين فغاب احدهما وتخلّف في  
 يد شريكه فقدم الشريك الى القاضى واقام البينة وسأله ان يامر  
 بالنفقة عليه فالقاضى في قبول البينة بالخيار واذا قبل يامر بالنفقة  
 وكان الجواب فيه كالجواب فيما ذكرنا من المسائل (قال) واذا اعتق  
 الرجل العبد الصغير او الزمن او المعتق او يعتق الجارية فانه لا يجب على  
 المعتق ان ينفق على احد من مواليه) لان نفقة المحارم يجب باعتبار  
 القرابة وفي باب الولاء لم توجد القرابة (قال) واذا تزوج حرة لرجل  
 فولدت ولداً او ماتت الامّة ومولاهما فقير لم يقدر على النفقة فان الوالد  
 لم يجبر على النفقة على ابنه) لان ابنه مملوك للمولود الجارية فاما ان يبيعه  
 مولاه او ينفق عليه (واما اذا كان الوالد من امر ولد او مديرة ومولاهما  
 فقير فانها هذا الاب ينفق عليه هرثم جمع على المولى) لان هذا لا يمكن

ان يجبرا لمولى على بيعهم والله اعلم بالصواب هـ

## بَابُ الشَّيْءِ يَكُونُ يَجْبَرُ عَلَيْهِ

**قال** ولو ان امة او عبداً اتي يد رجلين تنازعافيه وكل واحد منهما يدعي انه له فانهما يجبران على النفقة) لانه لما كان في ايديهما فالأمر انه ملكهما (ولو كان مكان الامة دابة لا يجبر ان) لانه لو كان ملكهما فاراد احدهما الاتفاق عليها وامتنع الآخر سياتى هذا في احوال الباب **قال** ولو اوصى بالامة لرجل ولا قريبا في بطنها فان نفقة الحارثية على الموصى له برقبته) لان منفعتها تحصل له **قال** وان اوصى بدار لرجل ولا قريبا سكنها وهي تخرج من الثلث فان النفقة على صاحب السكنى) لان المنفعة تحصل له وفي جنس هذه المسائل النفقة على كل من تحصل المنفعة له (فان انهدمت الدار كلها قبل ان يقبضها **وقال** صاحب السكنى انا ابنيها واسكنها كان له ذلك ولا يصير متبرعا) لانه لا يصل الى حقه الا بهذا وهو مضطرفيه وصار كصاحب العاوص صاحب السفلة اذا اهدم السفلة فامتنع صاحب السفلة عن بناءه فبناءه صاحب العاوص لا يكون متبرعا لكنه يرجع عليه لكن بماذا يرجع عليه فيه كلام يذكركم فكذا هذا لا يصير متبرعا (فان انقضت السكنى ينظر ان اجتمع على ان يكون البناء لصاحب الرقبة ويعطيه قيمتها يجوز) لان البناء كان ملك صاحب السكنى فاذا اباعه من صاحب الرقبة يجرى (وان لم يجتمع عليه كان له ان ينقض بناءه) كما في المشتري اذا بنى ثم جاء الشفيع كان الجواب على هذا الترتيب كذا ههنا **قال** ولو اوصى لرجل بنخل ولا قربة ابدل

فان الوصية جائزة وتكون النفقة على صاحب الثمرة لان المنفعة حصلت  
له (فان كان الخيل لم تبلغ الثمار بعد فالنفقة على صاحب الخيل لان  
المنفعة تحصل له لا لصاحب الثمرة) **(قال)** ولو ان حائطا بين دارين  
وهو لصاحب الدارين انهدم فقال احدهما ابنيه وقال الاخر لابنيه  
الكلام في جنس هذه المسئلة في اربع فصول **(الفصل الاول)**  
انه اذا اراد احدهما ان يفض الحائط المشترك والى الاخر هل يجبر  
**(والفصل الثاني)** ان الحائط المنهدم اذا اراد احدهما ان  
يبني وابى الاخر هل يجبر على البناء **(الفصل الثالث)** اذا بنى  
احدهما هل يبيع **(الفصل الرابع)** اذا ربيع بماذا يبيع **(اما)**  
الفصل الاول فقد ذكر الامام الجليل الزاهد ابو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله في فتاويه انه اذا كان لا يؤمن ضرر سقوطه اجبر على تقضيه  
والا فلا **(واما)** الفصل الثاني قيل المسئلة على وجهين اما ان كانت  
موضع الحائط عريضا يمكن لكل واحد منهما ان يبني حائطا في نصيبه  
بعد القسمة او لم يكن ففي الوجه الاول لا يجبر اصلا وفي الوجه الثاني  
المسئلة على وجهين اما ان هدم الدار وانهدم الدار ففي الوجه الاول  
ذكر في الفتاوى هذا ايضا انه لا يجبر الابي على البناء وفي الوجه الثاني  
لا يجبر ويحمد انفتى **(واما)** الفصل الثالث المسئلة على ثلاثة اوجه  
اما ان لا يكون لهما عليه حمولة كحائط الكرم والمخمس وغيرهما او يكون  
لهما عليه حمولة او يكون للباني عليه حمولة دون الاخر ففي الوجه  
الاول ذكر في كتاب الدعوى من فتاوى الفقيه ابى اللث وشيخ  
مختص بالطحاى لاحمد جلي انه لا يبيع ويكون متطوعا وفي الوجه الثاني

قيل ان كان موضع الحائط عديضا كما قلنا مع هذا بني بغير اذن شريكه  
 يكون متطوعا لا يرجع عليه وان لم يكن كذلك لا يكون متطوعا ويرجع  
 في الوجه الثالث فكذا لك الجواب كذا اذكر صاحب الكتاب هنا قال  
 الشيخ الامام شمس الملة الحلواني رحمة الله عليه لم يذكر هذه  
 المسئلة في المبسوط انما عرفناها من جهة صاحب الكتاب (ولما)  
 الفصل الرابع فقد ذكر في جميع الكتب انه يمنع صاحبه عن وضع الحموله  
 عليه حتى يؤدى حصته وليس المراد انه لا يرجع بل يمنع صاحبه حتى  
 يؤدى حصته ان اراد بل المراد هنا حكمان احدهما ان يرجع عليه الثا  
 انه يمنع عن وضع الحموله عليه حتى يؤدى ما يرجع عليه **القول**  
 انه لو قال شريكه ان لا اضع الحموله عليه ذكر في فتاوى الفضلي ان  
 لشريكه ان يرجع عليه **شرح** اذا رجع عليه بما اذا يرجع ذلك القاض  
 المتناسب الى اسباب في شرحه لمختصر الطحاوي في كتاب الصلح في مسئلة  
 العلو والسفل ان صاحب العلو يرجع على صاحب السفلى بقيمة السفلى  
 مبدئيا لا بما انفق وذكر في فتاوى الفضلي في الحائط المشترك انه يرجع  
 بنصف ما انفق وفي العلو السفلى يرجع على صاحب السفلى بما انفق على  
 السفلى واستحسن بعض المتأخرين من مشايخنا وقالوا ان بنى بامر القاض  
 يرجع بما انفق وان بنى بغير امر القاضى يرجع بقيمة البناء وبه نفقة **قال**  
 فان كان زرع بين رجلين فابى احدهما ان ينفق عليه لم يجبر على ذلك  
 لكن يقال للآخر انفق انت وارجع بنصف النفقة في حصه شريكك  
 لما قلنا فلو انفق ولم يخرج الزرع مقدرا ما انفق هل يرجع على صاحبه  
 بتمام نصف النفقة ام يرجع بمقدار الزرع ذكر في كتاب المزاع ووفق



بينما اذا انفق صاحب الارض وبينما اذا انفق المزارع وموضع معرفته  
كتاب المزارعة **(قال)** فان كان حمام بين رجلين عابت القدر او نحو  
او شئ من الحمام فالى احدهما ان يتفق على ذلك يؤمر الاخر بالنفقة  
ويرجع على حصه صاحبه في الغلة) لانه مضطر فلا يكون متطوعا كما ذكرنا  
من المسائل (واما اذا اتهم الحمام كله فاراد احدهما ان يبني وابل  
الاخر يقسم ارض الحمام لانه ان كان لا يمكنه ان يبني فيه الحمام  
يمكنه ان يبني شئ اخر **(قال)** نهض بين قريتين مشترك وهوشرب لهم  
ولا مريضهم احتاجوا الى كرية فامتنع بعضهم من كرية امر من بقي منهم  
بكرية ويرجعون على من امتنع بقسطه من النفقة) لانه لا يمكنهم  
الانتفاع الا بكري جميع النهر فلا يصيدون متبرعين **(وهل)**  
يجب بالمتنع على الكري كريد كالكبير هنا وذكر بعد هذا فيد ككثمه  
وهنا هل يمنع اولئك عن شرب بها حتى يؤدوا ما عليهم **(قال)**  
القاضي الامام ابو علي النسفي بعض مشايخنا يفتون بانهم يمنعون  
عن ذلك وقال الشيخ الامام شمس الائمة الحلو اني رحمه الله هذا  
غير سديد بل لا يمنعون **فريق** بين هذا وبين العلو والسفل والفرق  
ان في المنع هذا ايصيح حقهم فلا يمنعون ولا كذلك في العلو والسفل  
**(قال)** وكذلك البئر اذا كانت بين رجلين وهه شرب لما شئتهم  
فامتنع احدهما عن اصلا حها وقال انا لا اسقي ماشيتي منها لا يجبر  
على ذلك ولا يكون لصاحبه ان يرجع عليه اذا اصلحت) اما عند الجبر  
فموافق لما ذكرنا من المسائل **(واما)** عدم الرجوع فمخالف لما ذكرنا  
من المسائل **(والفرق)** هو ان النفقة انما تجب بازاء المنفعة فاذا

امتنع من الانتفاع لم يكن عليه شيء فاما فيما تقدم ان تعدد بالاجاب  
 باناء المنفعة امكن الاجاب باناء ملك الرقبة والرقبة طهر **قال**  
 ولو ان ضبيعة بين قسما را د بعضهم قسمتها وابي الاخرون قال فخذ  
 في القسمة ظاهرة وموضع ذلك كتاب القسمة **قال** داية بين رجلين  
 امتنع احدهما من الاتفاق عليها وطلب الاخر من القاضى ان يامره  
 بالنفقة حتى لا يصير متظوعا فان القاضى يقول للذي امتنع اما ان تتبع  
 نصيبك او تنفق عليها) فرق بين هذا وبين ما اذا كانت الداية كلها له  
 فان هناك لا يجبر على الاتفاق وهنا يجبر **والفرق** ان هناك  
 ليس في ترك الاتفاق اتلاف ملك الغير بل فيه اتلاف ملك نفسه فلو  
 وجب الاتفاق وجب لملكه وملكه داية والداية ليست من اهل  
 الاستحقاق فجاء الجبر **فخر** استدلال في الكتاب لهذا الفصل مسائل  
 واذكر في جملة ما ان النهر اذا كان بين رجلين فامتنع احدهما عن كربه  
 فانه يكرى الاخر ولا يصير متظوعا ويجبر الممتنع على الكرى وان كان  
 لواحد لا يجبر ذكر الجبر هنا وتبين كى في هذه المسئلة من قبل وعدم  
 الجبر وفق لما ذكرنا من المسائل **(وان)** كان النهر لواحد لكن للناس  
 فيه حق الشفعة قال القاضى الا ما راي على النسخة يجبر هذا الواحد  
 على اصلاحه اذا امتنع لانه يتعدا ان يقال لجمع افعلا وارجعوا عليه  
 فلو لم يجبر هو ادى الى ابطال حق المسلمين وكذا البئر اذا كانت لواحد  
 والناس فيها حق الشفعة يجبر هذا الواحد على اصلاحها اذا امتنع لان  
 فيه ابطال حق المسلمين فاذا ذكر الجبر هنا في اربع مسائل في الداية  
 المشتركة وفي النهر المشترك وفي النهر لواحد اذا كان للناس فيه حق

الشفعة وفي البئر كذلك وابه نفق في ثلاث مسائل ولا نفق في المسألة  
 الثالثة وهو النهر المشترك **(قال)** ولو كان داراً او حائطاً بين اثنين  
 لا يمكن قسمتها فتشاجر فيها فقال احدهما لا اكرى ولا انتفع وقال  
 الاخر اريد ان انتفع فانه يجبر على المهاداة ليقال للذي لا يريد ان ينفق  
 بها في ملاته ان شئت فانتفع بها وان شئت فاخلف الباب لان في  
 امتناعه من المهاداة الحاق الضر بصاحبه **(قال)** ولو ان رجلاً اوصى  
 لرجل بتين هذه الحظوة واوصى للآخر بالحظوة فالمسألة على وجهين  
 اما ان يبقى من الثلث شيء او لم يبق فان بقي فالتخليص يكون في ذلك  
 المال وان لم يبق يكون التخليص عليهما لان المنفعة تحصل لهما  
**(قال)** ولو اوصى لرجل بدهن هذا السمسرة واوصى لآخر بكسرة فان  
 اجر التخليص يكون على صاحب الدهن فرق بين هذا وبين الحظوة  
**والفرق** ان هذا الدهن مخفي وقعت الحاجة الى اظهره فاما الكسرة  
 فظاهري فيكون التخليص عملاً لصاحب الدهن فيكون اجره عليه  
 في الحظوة فالحظوة معاينة غير انهما مستوون بالتين والتين حاصل  
 انه غير متميز فيكون التخليص عملاً لهما فيكون اجر عليهما **(قال)**  
 وكذا اللبن والزبد يظهر الزاوي وبكسرة ايضاً وهذا

له كذا في الاصل ولعله بكسطة والمراد منه التبرج قال في المنجد كسطة كسطة  
 واستكسطة الشيء رفع عنه شيئاً قد خشا كسطة الجمل عن الفرس الخطاء عن الشيء  
 نزع كسفة عنه الحرف ازاله من موضعه وكسطة البعير نزع جملته واستكسطة البعير ازاله  
 ان يكسطة ثمر اجمعت ثمر القماموس والميط قرايت فيها الكسب بالضم ثقل الدهن  
 وعصارته وهو معرب واصله الشين والله اعلم ١٢ - ابو الوفا قال لو اقف على لغة  
 الكسرة في شيء من كتب اللغة الموحدة عندني فضاء عن كونها هي القياس بل ١٣

أصح على القياس (والزيت والزيتون) أيضاً على هذا القياس **قال**  
وقال محمد في رجل ذبح شاة له ثم أوصى لرجل بلحمها ولفمها بجلدها  
فالجواب فيه كالجواب في الحنطة والتبن أن التخليص عليهما إذا لم يبق  
من الثلث شيء فإن كانت الشاة حية والمسئلة لجلدها فاجزأ الذبح يكون  
على صاحب اللحم لأن اللحم لا يحصل إلا بالذبح ولا أن الجلد حاصل من غير  
ذبح لأنها وإن كانت ميتة يحصل الجلد (ثم أجزأ السليخ يكون عليهما لأن  
منفعته تحصل لهما

## بَابُ الرَّجُلِ يَغِيبُ فَيَجِيءُ امْرَأَتَهُ

إلى القاضي وتسال أن يفرض لها النفقة **قال** وإذا غاب الرجل فجا  
امراته إلى القاضي فقالت أنا فلانة بنت فلان زوجي فلان بن فلان غاب  
عني ولم يخلف لي نفقة فأفرض لي عليه النفقة فإن القاضي هل يقبل  
البينة وهل يفرض لها النفقة اختلف الروايات فيه) وقد ذكرنا في شرح  
أدب القاضي في باب الرجل يغيب عن امرأته وفي شرح المختصر الكافي في  
باب النفقة **قال** ولأن امرأة امضرت معها صبيها وامضرت رجلاً فقالت  
هذا الصبي أبني وأبوة ابن هذا الرجل الذي حضر معي وقد غاب أبوة فمهره  
بالنفقة عليه فهذا على وجهين أما أن أقر ذلك الرجل بذلك أو أنكره فإن  
يؤمر بالنفقة على الصبي لكن لا يثبت النسب وإن أنكره فأقامت المرأة البينة  
قال أبو حنيفة لا يقبل القاضي هذه البينة) لأنه قضاء على الغائب (وإن  
قال أبو يوسف أن استحسن القاضي وقبله في حق فرض النفقة عليه وإن  
لم يقبل في حق اثبات النسب) ويجوز أن يقبل البينة في حق حكم دون حكم

كما قال ابو يوسف في رجل اشترى جارية ثرقال وجعلتها ذات زوج  
 فاراد ان يردها بالعيب واقام البينة على انها امرأة رجل غائب تقبل  
 البينة نحتي يشهد له حق الرد وان كان لا يقضى بالنكاح **(ونظير)**  
 هذا اما قالوا جميعا اذا كفل رجل عن غائب بمال مقداره فانه يلزم ذلك  
 الكفيل وان كان يلزم الاصيل **(واكد)** لو شهد رجل وامرأتان  
 بالسرقة تقبل في حق المال وان كان لا تقبل في حق القطع والله اعلم بالصواب

### بَابُ مَنْ اخْبَأَ وَلَدَهُ فِي الظُّلْمَةِ وَالْمَوْتَ مِنَ النِّسَاءِ

وذكر الترتيب وذكر المدة التي تكون الجارية عندها من فيها وذكر ان  
 الغلام اذا ادرك خبير بين ابويه وذكر ان الامر الذميمة والمسلمة في حق  
 استحقاق الولد سواء **(واقول)** ذكرنا هذه الجملة في شرح الجامع  
 الصغير في باب على حدة وفي شرح المختصر الكافي **(قال)** ان اختلعت  
 على ان تترك ولدها عنده حتى الخلع ولم يصح الشرط لان كون الولد  
 عند الامر حتى الولد فلا تملك الامرا بطلاله **(قال)** وانما يكون هو كلاء  
 النسوة الحق بالولد ما لم تزوج واحدة منهن فكل من تزوجت منهن  
 بزوجه بطل حقها الا ان يكون الزوج ذارحرم محرر من الولد **(يعني المرأة)**  
 اذا طلقت وبينها وبين الزوج ولد صغير فتزوجت باخر الزوج الاول  
 حتى كان الزوج الثاني عمًا للصغير كانت هي اولى بالولد ولا يكون الزوج  
 اولى وكذا ان تزوجت برجل اخر هو ذورحرم محرر من الولد **(قال)**  
 فان كان للصبي جدة لامر وهي امرأته وخالة ذكرها **(ان الخالة اولى)**  
 وذكر في الجامع الصغير وعامة الكتب ان الجدة وان علت فهي اولى من

الخالة وهو الصحيح قال فان كان للصغير جدّة اُمّ من قبل ابيها وهي اُم  
اب اُمّه فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة اُمّ من قبل اُمّها وكذلك  
كل من كان من قبل اب اُمّ فليس بمنزلة قرابة اُمّ من قبل اُمّها

## بَابُ خَوَالِ الْجَدِّ وَالْوَلَدِ مِنْ اَبِيهِ

ذكر في هذا الباب (ان اُمّ الصغير اذا تزوجت او ماتت ولم يكن  
احد من النساء ذات ارحم محرمة) فمن يكون اولى به من الرجال فقول  
(كل من كان اسبق عصبة كان اولى كالاب ثم الجد ثم الاخ) وقد  
ذكرنا الترتيب فيما تقدم في مسائل الباب الاول (قال قالوا فان كانوا  
اثوة فاصححوا ولى فان كانوا سواء فأكبرهم سناً) لانه بمنزلة الاب هو  
اكثر شفقة (فان لم تكن له عصبة فاختصم فيه جدّة اب اُمّه واخوه لانهم  
فالجد اولى) لانه اقرب الى اُمّ (قال واذا بلغ الغلام فلاحق للاب فيه  
اذا كان فامونا عليه واذا كان مخوفاً كان له ان يضمه الى نفسه اكيان  
يلحقه الضرر بسببه والله اعلم

## بَابُ فِي الْمَيْكِنِ اِذَا تَلَعْتَ وَالتَّيْبَ

(مسألة على هذا الباب او دها محمداً رحمه الله في المبسوط واعادها  
صاحب الكتاب هنا (وذكر) من جملة هذه المسائل (ان التيب البالغ  
محق بنفسها ان كانت فامونة وليس للاب ان يضمها الى نفسه وان كانت  
مخوفة يضمها الى نفسه فان اختلفا يسأل عن حالها فان كان كما قال ضمها  
الى نفسه واما البكر فلا يبيها ان يضمها الى نفسه بكل حال) لانها سريرة

الاختداع (وكذا الاعمام والافوة الحق فهو لاء اذا كن غير مامونات  
الا ان يكونوا اهل غير مامونين فحينئذ نقضهم على يد امارة ثقة حتى  
تحفظها) هكذا ذكر صاحب الكتاب في اول الباب وذكر في آخر الباب  
اذا كانت مامونة فهي اولى بنفسها وقد استقصينا الكلام فيه في شرح  
ادب القاضي والله اعلم

**بَابُ امْرَأَةٍ تَطْلُقُ فَرِيْلًا تَخْرُجُ بِالْوَلَدِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ**  
(ذكر) في هذا الباب (ان المرأة اذا طلقت وانقضت عدتها  
فارادت ان تخرج بالولد الى بلد اخر في اي موضع يكون لها ذلك وفي  
اي موضع لا يكون) ذكرنا في شرح الجامع الصغير وشرح المختصر الكافي  
وهذا اذا كانت اماً (فاما غير الامرئ نحو الحدة اذا ماتت الامر فارادت  
ان تنقله الى الموضع الذي وقع فيه عقد النكاح فليس لها ذلك) لان  
هذا حق ثبت حكماً للنكاح فيكون ثابتاً بين الامر والزوج لا بين خيريها  
والله اعلم **(تم)** كتاب النفقات بحمد الله تعالى وعونه  
وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه واسلم تسليماً  
كثيراً ابداً ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

**خاتمة الطبع**

الحمد لله الذي انعم علينا بطبع شرح كتاب النفقات والصلوة والسلام  
على رسوله محمد اشرف المخلوقات الذي شرف الفقه واهله بقوله من  
يراد الله به خير ايفقه في الدين وعلى آله واصحابه الهداية المتقين -



أما بعد فيقول العبد الملتزم إلى الله تعالى بمحض الافتقار إلى  
 مواهبه السنية أبو الوفا أحد الأركان العشرة لمجلس حيا المعاف النعمانية  
 أنه لما شرفني الله تعالى بزيارة روضته النبي صلى الله عليه وسلم رايت في مكتبة  
 شيخ الإسلام في المدينة المنورة زادة الله تشريفها وقظما لسيختين من  
 تشرح النفقات للإمام الصدا الشهيد - ثم انما اقمنا مجلسا لطبع الكتب  
 التقليدية من مذهبنا عرضت مسألة طبع الكتاب على أعضاء المجلس  
 فقبلاو ذلك مني فطلبنا نقل النسخة والتمسنا ان تقابل بالنسخة الثانية  
 ولكن لما وصلنا الكتاب ظهر لنا انه لم يكن حينئذ قوبل بالنسخة الاخرى  
 لانه لم يكن عليه شيء من علامات المقابلة فاشتغلنا بتصحيحه انا والشيخ  
 الحبيب الحسيني النسيب المولوي السيد عبد الله بن أحمد مديح  
 العلوي الحضرية والاخ الجليل المولوي رحيم الدين كان الله لهما  
 احد أعضاء المجلس لمذا كور وقد حصل لنا من المحيط البرهما مدد  
 عظيم لانه ينقل في اكثر المواضع عن النفقات وشرحه باللفظ  
 ولم نال جهدا في تصحيحه وتحريره غير انه كان كثيرا لا غلاط  
 والتصحيفات فما بقي فيه بعد ذلك من خطأ منشأه الجهل والذهول  
 فينبغي لمن وقف عليه ان يعتذر لنا علمنا والعذر بحمد خيار الناس  
 معقول وقد ورد ان كل مجتهد مأجور والميسر كما لا يستنبط  
 بالمعسر ربل الاخرى بمن وقع نظره على خلل في العمل ان يصلح ما لا  
 يقبل التأويل من الزلل وقد قيل ان الانسان مركب  
 من الخط والنسيان

## (ترجمة) الخصاف والأفهام

هو أحمد بن عمر بن مهير الشيباني أخذ الفقه عن أبيه عمر بن مهير عن الحسن عن أبي حنيفة كان فرضيا حاسبا عارفا بمذهب أبي حنيفة وكان صنف للمهتدي كتاب الخراج فلما قتل المهتدي ذهب الخصاف ذهب بعض كتبه من ذلك كتاب عمله في المناسك وله كتاب الحيل وكتاب الوصايا وكتاب الشروط الكبير والصغير وكتاب الرضاع وكتاب المحاضر والسجلات وكتاب ادب القاضي وكتاب النفقات على الأقارب وكتاب احكام العصور وكتاب ذرع الكعبة وكتاب احكام الوقف وكتاب اقرار الورثة بعضهم لبعض وكتاب القصر واحكامه وكتاب المسجد والقبر روي عن أبيه وعن أبي عليم وعن أبي داود الطيالسي ومسلم بن مسرهد ويحيى بن عبد الحميد الحماني وعلي بن المديني وأبي نعيم الفضل بن دكين وخلق وكان فاضلا فاضحا حاسبا عارفا بمذهب اصحابه ورعا زاهدا يأكل من كسب يده لا يخصف النعل ولهذا اشتهر بالخصاف قال شمس الأئمة المحلواني الخصاف رجل كبير في العلوم وهو ممن يصح الاقتداء به مات سنة احدى وستين وماتين وقد قارب ثمانين رحمة الله عليه ابو الوفا

## (ترجمة) الصلح والشهيد

هو عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة ابو محمد حسام الدين امام الفروع والاصول المبرر في المعقول والمنقول كان من كبار الائمة واعيان الفقهاء

له البعد الطولي في الخلاف والمذهب تفقه على أبيه برهان الدين الكبر  
 عبد العزيز واجتهل وباع إلى أن صار واحدا زمانه وناظر العلماء ودرس  
 الفقهاء وقهر الخصوم وفاق الفضلاء في حيلة أبيه بخراسان وقرى بغداد  
 الموافقة والمخالف تغرأ تقع أمرة إلى ما وراء النهر حتى صار السلطان ومنز  
 يعظمونه ويتلقون أشايرته بالقبول وواش مدة محترما إلى أن استأثر  
 الله تعالى روحه وارتفع الشهادة في صفر سنة ٥٣٦ ست وثلثين وخمس مائة  
 قتله الكافر الملعون بعد وقعة قطوان بسمرقند ونقل جسده إلى بخارا  
 وكانت ولادته رحمه الله سنة ثلث وثمانين وأربعمائة كما قاله  
 قاضي القضاة العلامة السبكي في طبقات الشافعية وقال هو حفي  
 و هو بعض الناس أنه شافعي فأوردته لأن لك ههنا وذكر صاحب  
 الهداية في معجم شيوخه وقال تلقيت منه علم النظر والفقه ومن  
 ضايفه الفتاوى الصغرى والكبرى وشرح أدب القضاء للخصاف و  
 شرح الجامع الصغير قال المولى القاري له ثلثة شروح على الجامع  
 مطبوع ومطبوع متأخر وله المؤلفات والمنقحة وشرح الجامع  
 الكبير في عمدة المفتي والمستفتي وكتاب الشيوخ وكتاب التراجع  
 وهذا الكتاب شرح كتاب النفقات للخصاف وله شرح

المختصر الكافي للحاكم والشهيد رحمه الله كما

ذكره في مواضع من كتابه هذا من

الفوائد والبهار وغيرها ١٢

ابو الوفا

ز

مطلب في نفقة العبد المغضوب والعبد الوصيعة اذا غاب مولا	٢٢
مطلب في نفقة العبد الموصى ببقية لا لسان ويجدا منه لا خد	=
مطلب في نفقة العبد المهرهون	٢٣
مطلب في نفقة المعتق الفقير أهى على مولا ام لا	=
مطلب في نفقة الولد الذي ولد من أمة الغنم وأمو لا اذا كان للمولى معصية	=
<b>باب الشيء يكون بين رجلين</b>	٢٤
مسئلة الحائط الذي بين دارين فاشترى واحداهما أحدهما	٢٥
مسئلة الزرع بين رجلين وألحهما المشرية	٢٦
مسئلة نهر مشترك بين قوم احتاجوا الى كسبه وكان ذلك البئر المشتركة	٢٧
مسئلة ضيعة مشتركة أراد احدهما قيمتها ومسئلة دابة مشتركة	٢٨
الى احدهما الا نفاق عليهما	
مطلب في النهر المشترك بين رجلين الى احدهما عن كسبه	=
مطلب في دارا ومانعت بين اثنين لا يمكن قسمتها فتشاجرا فيها	٢٩
مطلب في وعية لرجل بالحنطة والاخر يتبين الحنطة او لا احدهما	=
بكسب السهم والاخر بالدهن	
مطلب في وصيته لرجل بلحم الشاة ولا لجلدها	٥٠
<b>باب الرجل يغيب فتجي امرته الى القاضي تسأل أن يفرض لها النفقة</b>	=
باب من احق بالولد في الطلاق	٥١
باب حق الرجال في الولد ومن اولى به	٥٢
باب في البكر اذا بلغت والثيب	=
باب المرأة تطلق وتريد أن تخرج بالولد الى بلد اخر	=

الحمد لله الذي جعلنا من أولاد شقائقنا

أشبه  
رجال من العالم  
التي طبع التصانيف  
ماددة المجددة لا مامرا له  
سريع الأمة الامام الاعظم  
الله تعالى له واصحابه واصحاب  
تعالى في اول ما وفق المجلس  
لهذا المفسر طبع كتاب العالم والمعلم  
الامام اعظم وناشر كتاب الفقهاء  
للصالحين والشرع والآن نحن بصدد  
طبع الكتب الكافية ورجوا العانة من  
المفسر العالية

شرح ادب القضاء للضفاف للمصنف  
الشهيد - الملبس ط والجوامع الكبار  
كان هذا الامام محمد - شرح زيارات  
الامام محمد - شرح زيارات  
للفقيه ابى الليث السمقاني  
رحمهما الله تعالى

حضرت الامام الاعظم

امام اعظم رضي الله عنه ورايكم

اصحاب واصحاب اصحاب ابى تاييب

غرض سے چید اہل علم ورنیک نیت اصحاب فایم

فرمانی ہے احمد شد کہ اولاً حضرت امام اعظم رضی

کی کتاب العالم والمعلم - ثانیاً شرح صدر الشہید علی

کتاب النفقات للخصان کی شائع کرنیکی سعادت حاصل ہوئی

ابا کتبہ مندرجہ مشید کی طبعانہ نظر ہے امید کہ

ارباب کرم مدد فرماتے اپنی عالی ہمتی کا

ثبوت دیں گے

لما

محمد اکبر علی

مفت محمد علی

جلال اکبر علی

